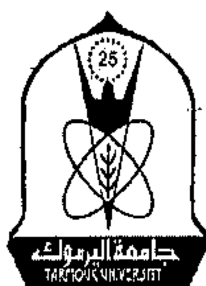
جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة



رسالة ماجستير بعنوان

مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ودورها في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين

The Extent of Using Information Technology in Auditing and its Role in Detection Fraud in Financial Statement: The View Points of Jordanian Certified Public Accountants

إعداد

إيناس توفيق الفنيش

إشراف الأستاذ الدكتور

احمد محمد العمري

الفصل الدراسي الثاني 2014/2013

قال الله تعالى:

"قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ۖ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"

{سورة آل عمران: آية 26}



جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ودورها في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين

إعداد

إيناس توفيق الفنيش

بكالوريوس محاسبة، جامعة اليرموك 2010 م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور احمد محمد العمري .... مشرفا ورئيسا

أستاذ في المحاسبة، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش .... عضوا

أستاذ في المحاسبة، جامعة اليرموك

الأستاذة الدكتورة منى ممدوح مولا .... عضوا

أستاذة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك

2014/4/23م

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضى الرحمن وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق . . . إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي . . . إلى أغلى الحبايب . . . . -والدتي حفظها الله وبارك في عمرها-

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار . . . إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة . . . إلى الذي أعطى ولم يأخذ شيئا . . . . -والدي حفظه الله وبارك في عمره-

إلى من شاطرني الأمل وأشعل شموع التضحية حباً و كرامة . . . إلى من هيأ لي سبل النجاح . . . . . . زوجي الحبيب وشريك حياتي

إلى من نورت لي حياتي وزادتها بهجة وفرحا بابتسامتها الحادثة . . . . طفلتي الغالية ساره

إلى من هم لفؤادي مهجتي ولحياتي خير انس وبهاء . . . إلى من كانوا لي سندا وعونا . . . . . إخوتي الأعزاء

إلى من رغبت أن تشاطرني فرحتي . . . إلى رفيقة دربي . . . . . أختي العزيزة منال

الشكر والتقدير

أشكر الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه نحمده حمداً كثيراً في المبتدى والمنتهى.

وبعد انطلاقاً من قوله تعالى: "ومن شكر فإنما يشكر لنفسه" (النمل: 40)، ومن قوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل"

فإنني أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل لكل من مد يد العون والمساعدة، وفي مقدمتهم أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور احمد محمد العمري الذي تشرفت بإشرافه على هذه الرسالة، وكان لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة، وأخلاقه الطيبة، ومعاملته الكريمة الأثر الكبير في وصول الرسالة إلى هذه الصورة فله عظيم شكري و تقديري و جزاه الله عني خير الجزاء كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد على إنجاح وإتمام هذه الدراسة. . . .

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمود قاقيش والأستاذة الدكتورة منى مولا لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ولما قدموه من ملاحظات قيمة ساهمت في رفع مستواها العلمي والأكاديمي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع أساتذتي في جامعة اليرموك وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وأساتذتي في قسم المحاسبة على الجهود التي بذلوها خلال فترة الدراسة وكان لهم الأثر الكبير في اكتسابي الكثير من المعارف والخبرات.

الباحثة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الفنيش، إيناس توفيق، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ودورها في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2014م. (المشرف: أ.د. أحمد محمد العمري).

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ودورها في الكشف عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من ذلك الاستخدام. ولغايات تحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة وتوزيعها على عينة عشوائية بلغ قوامها (145) مدققا من مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، وبلغ عدد الاستبانات المرتجعة والصالحة للتحليل (99) استبانة، وبنسبة إرجاع بلغت (68.3%) من عدد الاستبانات الموزعة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يوجد استخدام لتكنولوجيا المعلومات في التدقيق من قبل مدققي الحسابات في الأردن بدرجة عالية، كما أظهرت الدراسة أن لتكنولوجيا المعلومات دور في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية بدرجة عالية، كما إنها أظهرت نتائج الدراسة وجود العديد من المعوقات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية ومن أهمها عدم عقد الدورات التدريبية لمدققي الحسابات وعدم وجود نظام تدقيق موحد ومعتمد لجميع الشركات مما يزيد من التكلفة المادية. وبناء على نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها: على شركات التدقيق استخدام تكنولوجيا المعلومات في الكشف المبكر عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية، ووضع البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل العاملين في مجال التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، التدقيق، الاحتيال، الأردن.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

يعتبر قطاع تدقيق الحسابات من القطاعات المهنية الهامة في الأردن، لما له من ارتباط وثيق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، كالقطاعات التجارية والصناعية والمصرفية، ويعرف تدقيق الحسابات على انه فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً وبشكل يمكن المدقق من تقديم تقريره الذي يضمنه رأيه الفني المحايد المستقل حول مدى دلالة القوائم المالية لذلك المشروع عن المركز المالي له في نهاية فترة زمنية محددة، ومدى بيان تلك القوائم لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة(عبدالله، 2000).

ونتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي والطلب على إدخال تكنولوجيا المعلومات في جميع قطاعات الحياة، دخلت تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق وإعداد التقارير المالية، لما لها دور في تسريع عملية التدقيق.

وتعرف تكنولوجيا المعلومات: "أنها عبارة عن مجموعة الأدوات التي تساعدنا في استقبال المعلومات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وطباعتها ونقلها بشكل الكتروني سواء كانت على شكل نص أو صوت أو صورة فيديو وذلك باستخدام الكمبيوتر" (الزعبي وآخرون، 2005، ص6).

ولما كان الهدف الأساسي للمحاسبة، هو إعداد معلومات مالية عن المنشاة، لذا فان هذه المعلومات تتلخص في تقارير محاسبية مصممة لمقابلة احتياجات صانعي القرارات لهذه المعلومات، سواء من داخل المنشاة أو خارجها، وتتم عملية إعداد القوائم المالية بناء على المعايير المحاسبية الدولية، والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتُعد القوائم المالية بغرض تقديم المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك القوائم، ومن بينهم إدارة الشركة والمساهمين وحملة السندات والمحللين الماليين والموردين والبنوك والهيئات الرقابية، فضلاً عن الجهات الحكومية الأخرى والمستثمرين المرتقبين.

وتعرض تلك القوائم المالية ملخصاً للمركز المالي للشركة في نهاية الفترة المالية ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ، كما قد يتضمن التقرير السنوي تحليلاً لأهم التغيرات في القوائم المالية عن السنة السابقة.

ونظرا لأهمية إبداء الرأي المحايد في عدالة القوائم المالية ومدى توافقها مع مبادئ التدقيق المتعارف عليها، فقد وضعت معايير للتدقيق وذلك لإرشاد المدققين وتمكينهم من إبداء رأي عادل غير متحيز ومن اكتشاف مواطن الاحتيال والخطأ في القوائم المالية المقدمة من قبل المنشأة، وقد اهتم معيار التدقيق الدولي رقم (240) في التفرقة بين مصطلحي الاحتيال والخطأ.

وقد جاء تعريفه بناءً على المعيار رقم (240) "أن اصطلاح الاحتيال يشير إلى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثه، والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية. وقد يتضمن الاحتيال:

- التلاعب والتزييف أو تعديل السجلات أو المستندات.
- اختلاس الأصول.

- طمس أو حذف تأثيرات المعاملات من السجلات أو المستندات.

- تسجيل معاملات وهمية.

- سوء تطبيق السياسات المحاسبية."

بينما اصطلاح الخطأ "يشير إلى أخطاء غير مقصودة في البيانات المالية، مثل:

- أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات تحت اليد، وفي المعلومات المحاسبية.

- السهو أو إساءة فهم الحقائق.

- سوء تطبيق السياسات المحاسبية."

ولقد بدأ الاهتمام بمعيار مسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ منذ القرن العشرين حيث كانت الوظيفة الأساسية لمهنة التدقيق هو اكتشاف الغش والخطأ نظراً لصغر حجم المشروعات والعمليات المالية ومع تطور الأعمال واتساع نطاقها أصبح هدف التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية، ومنذ السبعينات حتى عصرنا الحالي أصبح هناك نوع من التوازن بين أهم هدفين للتدقيق وهما اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية من جهة وبين الثقة والمصداقية في القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة.من جهة أخرى إن وجود غش أو تلاعب في الحسابات سوف يؤثر تأثيراً كبيراً على صحة نتائج الأعمال ومدى عدالة قائمة المركز المالي، ولعل الخطأ لا يقع من تلقاء نفسه دون سبب أو دافع بل يقع الخطأ من المحاسب نتيجة السهو أو الجهل وعدم المعرفة بالأصول والمبادئ المحاسبية أو التلاعب بأموال المشروع وقد تكون الأخطاء مقصودة وذلك بالتلاعب في نتيجة الأعمال أو إظهار الربح أكبر أو أقل من قيمته الحقيقية (الحلو، 2012).

وتأتي هذه الدراسة لتعرض مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق من قبل مدققي الحسابات القانونيين بالأردن، ودورها في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية.

1-2 مشكلة وأسئلة الدراسة

أضحى العمل الالكتروني من أهم السمات الغالبة على الكثير من الأنشطة بما فيها تدقيق الحسابات، سواء أكان تدقيق حول الحاسوب، أو خلال الحاسوب، أو حتى باستخدام الحاسوب. ونظرا لأهمية قطاع التدقيق وأثره الكبير على اقتصاد الدولة، فان هذه الدراسة سوف تناقش مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات وتقبلها من قبل مدققي الحسابات القانونيين في الأردن، ومعرفة إذا كان لها دور في اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية.

وتنحصر مشكلة الدراسة في طرح الأسئلة التالية:

1. ما مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل مدققي الحسابات القانونيين في الأردن؟
2. ما دور تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في الأردن؟
3. ما هي أهم المعوقات (إن وجدت) التي تحول دون الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات في اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين؟

1-3 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها سوف تناقش مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في شركات ومكاتب التدقيق في الأردن، والأثر المتوقع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية.

كما تنبع أهميتها من جانبين:

الجانب النظري: أن نتائج هذه الدراسة سوف تشكل إضافة جديدة في البحث العلمي، كون هذا الموضوع وفي حدود علم الباحثة نادرا.

الجانب التطبيقي: خروج الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات إلى مدققي الحسابات القانونيين في الأردن، والتي سوف تساعد في تحسين وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق والكشف عن الاحتيال في القوائم المالية مما يساعد في تسريع وتحسين عمل المدقق ويزيد من كفاءة المدقق وأدائه.

1-4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

1. التعرف على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل مدققي الحسابات القانونيين في الأردن.
2. التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في الأردن.

3. التعرف على المعوقات (إن وجدت) التي تحول دون الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات في اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في الأردن.

5-1 فرضيات الدراسة

استنادا إلى ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

HO1: لا يوجد استخدام لتكنولوجيا المعلومات في التدقيق من قبل مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين في التدقيق.

HO2: لا يوجد دور لتكنولوجيا المعلومات في اكتشاف الاحتيال والغش في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

HO3: لا يوجد معوقات تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات في اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

6-1 مخطط الدراسة

تناولت هذه الدراسة ستة فصول مختلفة مقسمة كالتالي: الفصل الأول يتضمن الإطار العام للدراسة ويشمل مشكلة وأهمية وأهداف وفرضيات الدراسة. الفصل الثاني يعرض الإطار النظري للدراسة. أما الفصل الثالث فيستعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. بينما الفصل الرابع يبين المنهجية المستخدمة في الدراسة لتحقيق أهدافها. في حين كان الفصل الخامس لعرض التحليل الإحصائي ومناقشة نتائج الدراسة. وأخيرا الفصل السادس فكان لعرض نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2-1 المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات

2-1-1 مقدمة

لقد أصبحت المعلومات قوة مؤثرة تتحكم في مختلف نواحي الحياة بما فيها المنظمـــات، وباتت مختلف عمليات ونشاطات المنظمة تعتمد إلى حد كبير على حجم ونوعيـــة المعلومـــات المتوافرة لها (جواد،2000).

وتنطلق أهمية المعلومات ودورها في خدمة المجتمع من حيث أنها داخلة في كل نشاط من النشاطات والأعمال التي يقوم بها أفراد المجتمع، فمثلما يحتاج الإنسان إلى الغذاء لكي يتــزود بالطاقة والقوة التي تعينه على أداء واجباته، فانه يحتاج إلى المعلومات بوصفها الغذاء الروحي والفكري لعقل الإنسان (الجاسم، 2005).

وتكمن درجة الاستفادة من المعلومات، أما الإضافة إلى معرفة الفرد وأما لحل مشكلة ما. "وتتوقف نوعية القرارات المتخذة في حل المشكلة على عاملين أساسين هما:

1- نوعية المعلومات ومدى صلاحيتها في حل المشكلة.

2- قدرة المسئول على اتخاذ القرار في حل المشكلات بناء على المعلومات المتوفرة بـين يديه" (الجاسم، 2005، ص13).

2-1-2 تعريف تكنولوجيا المعلومات

قبل تعريف تكنولوجيا المعلومات، يتطلب الأمر كشف النقاب عن ماهية "التكنولوجيا" وبشكل عام فقد عرفها الجاسم(2005، ص 49) بأنها "عملية تحويل الفكرة العلمية من حالة نظرية معرفية إلى حالة عملية، أي تحويلها إلى سلعة إنتاجية، أو معدات، أو أجهزة، أو أدوات ووسائل، يستخدمها الإنسان في أداء عمل ما أو وظيفة ما بحيث تصبح تلك الآلات والمعدات قادرة على أن تقدم خدمة للفرد والمجتمع والدولة على حد سواء على صعيد الواقع العملي".

تكنولوجيا المعلومات هي تعريف لكلمة Technology والمشتقة من الكلمة اليونانية TECHNE وتعني فنياً أو مهارات، أما الجزء الثاني من الكلمة LOGY والتي تعني علما أو دراسة (عسقول، 2003، ص6).

ويعرف عثمان (2002، ص 5) بأنها: "ثورة المعلومات المرتبطة بصناعة وحيازة المعلومات وتسويقها وتخزينها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها من خلال وسائل تكنولوجية حديثة ومتطورة وسريعة وذلك من خلال الاستخدام المشترك للحاسبات الإلكترونية ونظم الاتصالات الحديثة، وأنها باختصار العلم الجديد لجمع وتخزين واسترجاع وبث المعلومات الحديثة آليا عبر الأقمار الصناعية".

في حين عرفها Ricchiute (2003) بأنها الوسائل الآلية لإنشاء ومعالجة وتخزين وإرسال المعلومات مثل أجهزة التخزين وأنظمة الاتصالات والحاسوب والأدوات الالكترونية الأخرى.

2-1-3 خصائص المعلومات

أبرز الصيرفي(2009) مجموعة من الخصائص يجب ان تتوفر في المعلومات من اهمها:

- **التوقيت:** الحصول على المعلومات في الوقت المناسب زمنيا للاستخدامات المستفيدين.
- **الدقة:** وتعني أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء الصريحة التي يكون سببها بيانات معينة أو الأخطاء الفنية الناتجة عن المعلومات غير المناسبة زمنيا.
- **الصلاحية:** بمعنى أن تكون المعلومات ملائمة ومناسبة لطلب المستفيد وصالحة لتوصل إلى قرارات صحيحة مستندة على أساسها.
- **الوضوح:** وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات منسقة فيما بينها دون تعارض أو تناقض.
- **المرونة:** يقصد بالمرونة قابلية المعلومات لتكييف تلبية للاحتياجات المختلفة لجميع المستفيدين.
- **عدم التحيز:** وتعني هذه الخاصية عدم تغير محتوى المعلومات بما يجعله مؤثرا على المستفيد أو تغير المعلومات حتى تتوافق مع أهداف أو رغبات المستفيدين.
- **التأكد:** يعني أن تكون المعلومات مؤكدة المصدر، أي موثقة، بالإضافة إلى عدم احتوائها على أخطاء تشكك في مصدرها.

2-1-4 أهداف تكنولوجيا المعلومات

لتكنولوجيا المعلومات دوراً هاماً في خدمة المعلومات وحققت أهـداف عديـدة منهـا المـالكي والدوير(2000):

- إيصال المعلومات للباحثين وفقاً لحاجاتهم الموضوعية ومشكلاتهم العلمية لوضع الحلـول المناسبة لها.
- توفير المعلومات للمواطنين لرفع مستوياتهم الثقافية والمهنية والعلمية ومن ثم خلق مجتمع أفضل متطور على الأصعدة والمستويات جميعها.
- تأمين قنوات في المجتمع بهدف توصيلها للباحثين لدراسـتها ونقـدها وتنميتهـا لإبـداع معلومات جديدة قد تفتح آفاقاً جديدة في سبيل الرقي والتقدم.

2-1-5 فوائد نظم تكنولوجيا المعلومات

تقدم تكنولوجيا المعلومات العديد من الفوائد ومن أهمها:

1. معالجة البيانات بشكل متناسق أكثر من النظم اليدوية بسبب توحيد طريقة المعالجة لها.
2. تزويد الإدارة بتقارير محوسبة بشكل فوري مما يـساعدها علـى التحليـل والإشـراف ومراجعة عمليات الشركة بشكل أكثر فعالية.
3. تعزيز قدرة الإدارة على مراقبة أداء الشركة وأنـشطتها (Boynton and Johnson, 2006).

2-2 المبحث الثاني: التدقيق

2-2-1 مقدمة

عُرِفَ علم التدقيق على انه فرع من فروع المحاسبة، ظهرت الحاجة له للتأكد من سلامة استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية وعدالة القوائم المالية. وتعتبر مهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة، ولقد ساهمتْ بشكل كبير في تنمية المجتمعات لما تؤديه من دور في الحفاظ على أموال المستثمرين والمقترضين وحماية مصالح الجهات الأخرى.

أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق يعني توظيف وسائل الكترونية لممارسة أعمال التدقيق، إذ أن استخدام مثل هذه الوسائل يساعد في بناء قاعدة بيانات الكترونية لعملاء منشأة التدقيق ويساعد في اختيار عينة التدقيق في منشأة ما بشكل أدق، وهذا ينعكس على مصداقية نتائج المعاينة في التدقيق (Tittanen, 2001).

وتتكون عملية التدقيق من ثلاث مكونات رئيسة تتمثل في الفحص والتحقق وإعداد التقرير. ويعتبر التقرير العنصر الأساسي في هذه العملية. وهذا الأمر يتطلب أن يقوم المدقق ببذل العناية المهنية المعقولة وممارسة الحكم المهني المبني على المعرفة والخبرة. وفي نفس الوقت يقوم المدقق بعملية محكمة من جمع لأدلة التدقيق المناسبة والكافية وذات المصداقية وتقييمها من اجل الخروج بالنتيجة المناسبة. ومفهوم أدلة التدقيق يتمثل بجميع ما يحصل عليه المدقق من مستندات وتقارير ونتائج الاستفسارات والتقديرات والاستنتاجات وعمليات الاحتساب، والتي يبني عليها المدقق حكمه المهني ليقرر ما أذا كانت البيانات المالية تعطي صورة حقيقية عادلة أم لا (Gray and Manson, 1989).

2-2-2 تعريف التدقيق

ولقد جاء تعريف التدقيق بشكل مختلف من باحث إلى آخر، حيث جاء تعريفه بناءا على جمعية المحاسبة الأمريكية للتدقيق كما يلي "التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة"(توماس 1997، ص18).

فيما عرفه Arens (2006) على انه جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا، والتقرير عن ذلك، ويجب القيام بعملية التدقيق من قبل شخص كفؤ ومستقل.

ويعرف التدقيق بأنه عملية منظمة للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية، وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من اجل التحقق من مدى مطابقة تأكيدات الإدارة للمعايير الموضوعة وتوصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة (Boynton et al., 2001).

فيما عرفه مسعد والخطيب(2009، ص 17) بأنه "عملية (فحص) منظم للمعلومات بواسطة (شخص) مؤهل ومستقل عن (معدي ومستخدمي) المعلومات، بقصد جمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات موثوق فيها، و(إيصال) نتيجة الفحص والتحقيق إلى مستخدم المعلومات، كما تشمل عملية تدقيق الحاسبات(حديثا) تقييم (القرارات) التي تتخذ على ضوء المعلومات المعدة وفقا (لمعايير) مهنة تدقيق الحاسبات المتعارف عليها دوليا".

كما يقصد بتدقيق الحسابات "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع عن التدقيق فحصا اقتصاديا منظما، بقصد الخروج برأي

فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصديرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة" (عبـد الله، 2010، ص 13).

كما عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق المحاسبي على أنه "إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة والمتعلقة بالإقرارات أو بالأرصدة الاقتصادية والأحداث، وتقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين، وإيـصال النتـائج إلـى المستخدمين" (التميمي، 2004، ص20).

وعرفه محمود وآخرون (2011، ص21) "هو عملية تجميع وتقويم أدلة الإثبات وتحديد وإعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات ومعايير محدده مقدما، ويجب أن تـتم عمليـة التدقيق بواسطة شخص فني مستقل محايد".

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة يتضح انه يجب أن تتوافر أركان أساسـية فـي عملية التدقيق تتمثل في:

1. جمع وتقييم للأدلة.
2. وجود معايير محاسبية محددة مسبقا لتحديد مدى التوافق بين المعلومات والمعايير.
3. وجود شخص كفؤ ومستقل (محايد).
4. إعداد التقرير لإبداء الرأي الفني المحايد عن عدالة القوائم المالية ومدى توافقهـا مـع المعايير المحاسبية الدولية.

2-2-3 أهداف التدقيق

صاحب التطور في الشركات وفي اعمالها تتطورا في اهداف التدقيق، فعندما كانت الـشركات صغيرة الحجم ونشاطها التجاري بسيط، كان الهدف من التدقيق هو اكتشاف الغش والسرقه الذي يحدث من قبل موظفين الشركة، اما عندما تطورت الشركات واتسعت اعمالها اصبح الهدف من التدقيق التاكد من سلامة اداء الإدارة للاموال وذلك عن ريق شخص مهني كفؤ ومحايـد يقـدم تقريره باستقلاليه وحياد.

وكذلك بين الاتحاد الدولي للمحاسبين في العيار رقم 200 على ان الهدف من تدقيق البيانات هو تمكين المدقق من ابداء رأيه فيما أذا كانت البيانات المالية اعدت وفقا لتقارير مالية محددة.

ويرى عبد الله (2010، ص14) أن تدقيق الحسابات يجب أن يحقق الأهداف التالية:

1- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته، وتقريـر مدى الاعتماد عليها واكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من غش أو خطأ.

2- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية كمـا هـو مقيـد بالـدفاتر والسجلات.

3- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع.

4- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائج أعمال المشروع بالنـسبة إلـى الأهداف المرسومة.

فيما قسم محمود وآخرون (2011) أهداف التدقيق إلى أهداف تقليدية وحديثة.

ويمكن حصر الأهداف التقليدية بهدف رئيسي وهو التأكد من صحة ودقة البيانات و أبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية، وهدف فرعي آخر هو منع واكتشاف حدوث الأخطاء والغش وطمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة.

بينما الأهداف الحديثة للتدقيق فتشمل على ما يلي:

أ- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على أسباب عدم تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل المنشأة

ب- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.

ج- تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

4-2-2 أهمية التدقيق

أن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء أكانت أطرافا داخلية أو خارجية، إذ تعتمد الحاجة إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية.

ومن هذه الجهات المستفيدة نجد الخطيب والرفاعي (2009):

1- العميل: لتحديد علاقة المركز المالي وربحية العمليات واستمرارية الوحدة الاقتصادية.

2- الإدارة: تعتمد أدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير في عملية التخطيط المستقبلي لبحث أهدافها. فأن تقرير المدقق حول عدالة هذه القوائم المالية ومصداقيتها تمنحها درجة كبيرة من الثقة وتزيد من نسبة الاعتماد عليها.

3- الملاك والمساهمين: التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاس أو تلاعب، كما أن تقرير مدقق الحاسبات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم اكبر عائد ممكن.

4- الدائنين والموردين: يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام.

ولقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC) عند اصدار المعايير في عام 2002 أن أهمية التدقيق هو المصلحة العامة وتكون على سبيل المثال في أمانة وكفاءة البيانات المالية واستغلال موارد المؤسسات بفعالية وكفاءة.

2-2-5 مزايا التدقيق

يشير مطارنة (2006، ص 22) إلى أن أهم مزايا التدقيق ما يلي:

1- اكتشاف الأخطاء والتلاعب الذي من الممكن أن يحدث من قبل الموظفين في المنشأة.

2- الحصول على القروض والسلف بسهولة أذا كانت حساباتها مدققة.

3- تحديد ضريبة الدخل على المنشأة بسهولة عند قيامها بتدقيق حساباتها.

4- الحكم على مدى التزام المنشأة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة المنشأة.

6-2-2 تحديات التدقيق في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات

لقد فرضت التطورات السريعة في تكنولوجيا وصناعة المعلومات على المدقق تحديات كبيرة، من بينها ضرورة تعديل طريقة تفكيره ونظرته إلى المتغيرات المحيطة به، وضرورة الاستفادة من تلك المتغيرات لتطوير أدائه إلى الافضل. وهذا الأمر احدث تغييرا جوهريا في منهجية المدقق على النحو التالي:(الصعيدي، 2006، ص 106)

- التغيير في ثقافة ومعرفة المدقق (التأهيل العلمي)، إذ يجب الإلمام التام بأساسيات التشغيل الالكتروني للبيانات، وتكنولوجيا صناعة المعلومات والمعرفة الكاملة بلغات وبرامج ووسائل الكمبيوتر المتطورة.

- إعادة النظر في خطة وبرنامج التدقيق، لا سيما وان جزءا كبيرا من عناصر النظام المحاسبي موجود داخل جهاز الكمبيوتر مثل الدفاتر والمستندات والقوائم والتقارير.

- إعادة النظر في طبيعة أدلة الإثبات، والاستفادة من الكمبيوتر وأساليب بحوث العمليات في الحصول على مزيد منها بجانب أو بديلا عن الأدلة التقليدية.

- إعادة النظر في آلية نظم الضبط الداخلي، والاستفادة من مدخل المراقبة والتحكم الذاتي في تقوية نظم الضبط الداخلي للبيانات والمعلومات.

- إعادة النظر في طرق إعداد وعرض تقارير التدقيق بما يتواءم مع التطورات الحديثة في فكر ومنهجية الإدارة العليا، وتطبيق مبدأ الرقابة بالاستثناء، وإبراز المسائل الجوهرية.

2-2-7 إجراءات التدقيق للأنظمة المحاسبية المحوسبة

تتمثل إجراءات التدقيق في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات في ما يلي:

1. **التدقيق حول الحاسوب(Auditing around the computer)**: تستخدم هذه الطريقة في التدقيق على الشركات التي تستخدم نظم تكنولوجيا معلومات غير معقدة، حيث تعتبر هذه الطريقة كفؤة في ظل هذه الأنظمة لأنها تسمح للمدقق بإكمال مسار التدقيق بشكل كافي. وبهذه الطريقة يقوم المدقق بفهم الرقابة الداخلية للعميل ويعمل فحوصات لها وانجاز الفحوصات الأساسية للعمليات وإجراءات التحقق من أرصدة البيانات (Arens et al., 2008).

2. **التدقيق من خلال الحاسب الالكتروني (Auditing through the computer)**: إذ يتم التأكد من صحة التشغيل الداخلي في ضوء البرنامج المعد، ويتم ذلك عن طريق المقارنة بين التشغيل اليدوي وبين التشغيل الالكتروني للبيانات، أو تشغيل نفس البيانات باستخدام برنامج كمبيوتر آخر وإجراء المقارنة (أبو غاية، 2009).

ويوجد عدة أساليب يمكن لمدقق الحسابات استخدمها عند القيام بعملية التدقيق الالكتروني أو التدقيق داخل الحاسب الالكتروني، ومنها:

أ- المحاكاة المتوازنة(Parallel Simulation):

وهو أن يقوم مدقق الحسابات بكتابة برنامج للحاسب الالكتروني يتم من خلال تكرار جزء من النظام المطبق لدى العملاء (اريز ولوبك, 2005، ص 702).

ب-اختبار البيانات(Test Data) :

الهدف من منهج اختبار البيانات تحديد إذا كانت برامج الحاسب الالكتروني لدى العميل تعالج البيانات بشكل صحيح، وغالبا ما يستعين المدقق بمختصين بالحاسوب ليساعدوه في عمله عند عمل اختبار للبيانات بسبب التعقيد في برامج الحاسوب عند العملاء (Arens et al., 2008).

3. التدقيق باستخدام الحاسب الالكتروني (Auditing with the computer): إذ يستطيع المدقق استخدام إمكانيات الحاسب الالكتروني في تنفيذ بعض عمليات التدقيق منها ما يلي(أبو غاية، 2009):

1. التحقق من صحة العمليات الحسابية.
2. استخراج الأرصدة الشاذة.
3. تحليل الأرصدة التي تزيد أو تقل عن أرقام محددة لإعطائها مزيدا من الفحص.
4. تحليل بعض الأرصدة مثل المتحركة والبطيئة والساكنة.
5. استخدام إمكانيات الحاسب الالكتروني في إعداد القوائم والتقارير المالية على فترات قصيرة.
6. الاستفادة من أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات.

2-2-8 مخاطر تكنولوجيا المعلومات

أن المخاطر الناتجة عن بيئة تقنية المعلومات تحدد بعدم توافر الحماية المادية للأجهـزة والبرمجيات وتعرضها لحالات سوء الاستخدام، أو التخريب والأضـرار البيئيـة (كـالحريق، والحرارة، والرطوبة) ومخاطر فقدان مسار التدقيق، فالكثير من البيانات يتم إدخالها مباشرة إلى الحاسوب، ويتم تشغيلها بشكل يمنع رؤية مسار التدقيق، (Arens and Loebecke, 2005).

ومن المخاطر العديدة حول استخدام تكنولوجيا المعلومـات فـي المنظمـات مـا يلـي: (الدلاهمة، 2008، ص662)

1. أخطاء بشرية: وهذه الأخطاء يمكن أن تنتج عند عمليـة الأعـداد والتـصميم وقنـوات الاتصال وأجهزة الحاسوب التي ستعمل على تنفيذ نظم المعلومـات المحاسـبية أو مـن عمليات البرمجة أو اختبار النظم وتجريبها و عند إدخال البيانات ومعالجتها أو استرجاعها وتشكل هذه الأخطاء نسبة عالية من المشاكل أو الأسـباب المتعلقـة بـأمن المعلومـات المحاسبية المحسوبة في المنشاة.

2. جرائم الحاسوب: ومصدر هذه الجرائم قد يكون من أشخاص داخل المنشاة أو من خارجها يقومون باختراق نظم المعلومات المحاسبية باستخدام الحاسوب أو مـن خـلال شـبكات الاتصال المختلفة.

ولذلك يجب أن تكون هناك طريقة لمراقبة هذه التقنيـة والمحافظـة علـى المعلومـات الموجودة عليها من الأخطار التي تواجهها. ومن الوسائل المستخدمة للحماية من حصول بعض الأشخاص على هذه المعلومات هي (الدهراوي، 1998، ص184):

1. عزل البيانات: فيجب عزل البيانات العامة بالنسبة لعمليات الشركة وكذلك البيانات التي تعتبر سرية ويؤثر حصول الأطراف الخارجيين عليها على المركز التنافسي للشركة، ولذلك فان الملفات المرجعية والتاريخية والبرامج وتوثيق البرامج كلها تحتوي على بيانات هامة ويجب حفظها في مكتبة الملفات دون التصريح لغير المختصين بالحصول عليها، وفي حالة التشغيل المباشر للبيانات، فيجب وضع حدود فاصلة في وسائط التخزين المباشر بحيث لا يستطيع الموظف المختص التعامل إلا مع البيانات التي يصرح له بالتعامل معها.

2. التعرف على الأشخاص المصرح لهم: يجب تحديد الموظفين أو المديرين الذين يسمح لهم باستخدام البيانات أو إدخال التعديلات عليها، ويمكن وضع قائمة تظهر الأشخاص المصرح لهم بالتعامل معها فقط.

2-3 المبحث الثالث: الغش والاحتيال في القوائم المالية

2-3-1 مقدمة

تكمن مسئولية مدقق الحسابات في إبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية وهل تعكس الواقع الحقيقي للمنشأة، وحتى يقوم المدقق بإبداء رأيه حول عدالة هذه القوائم يجب أن يتأكد من عدم وجود أي خطأ أو غش في البيانات الموجودة في القوائم المالية.

إن المجتمع المالي يتوقع من مدقق الحسابات أن يضمن تقريره الكفاية الفنية والنزاهة والموضوعية والحياد والاستقلال، كما يتوقعون منه اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على الحسابات، ومنع صدور القوائم المالية المضللة (Beasley et al., 1999).

ومن الممكن أن يصل المدقق إلى مؤشرات من خلال قيامه بعملية التدقيق مما يثير شكوكه عن وجود حالة غش أو احتيال، وفي حال اكتشاف حالة الغش وحتى لو لم تكن ذات تأثير جوهري فإن واجبه أن يرفع الأمر إلى الإدارة مع تقديم إرشاداته بخصوصه. (مطارنة، 2006، ص134).

ولكن لا توجد عملية تدقيق تستطيع أن تقدم تأكيدات كاملة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، لأن الأخطاء قد تحدث نتيجة تطبيق وتنفيذ العمليات المالية للمنشأة، والأداء غير السليم من القسم المالي بها، والحكم الخاطئ في اختيار وتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما (Hylas and Ashton,1999).

2-3-2 تعريف الغش (الاحتيال)

في البداية يجب التفريق بين مفهوم الغش (الاحتيال) ومفهوم الخطأ. حيث جاء تعريف الخطأ بناءً على معيار التدقيق الدولي رقم 240 بأنه التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية بما في ذلك حذف مبلغ أو خطأ في جمع بيانات أو معالجتها، أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق، وخطأ في تصنيف المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003).

ويعرف الاحتيال والغش بأنه فعل مقصود من قبل شخص أو أكثر في الإدارة وأولئك المكلفين بالرقابة والموظفين أو أطراف خارجية ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من اجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003، ص 202).

وعرفه (عبدالله، 2010، ص 41) على أنه الخطأ المرادف "للخطأ العمد" ويرتكب الغش عن طريق التلاعب بالدفاتر والسجلات واثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع، أو عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء أو اختلاسها.

وأيضا عرف الغش على أنه ارتكاب أخطاء عن عمد وسبق إصرار، ويعني ذلك أن الغش مرادفه للخطأ العمد، ويحدث الغش عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية وبهدف إخفاء معالم معينة لتحقيق منفعة شخصية على حساب الوحدة الاقتصادية وتتنوع وتتشكل محاولات ارتكاب التلاعب، وتتمثل في الاختلاس والابتزاز والرشوة والتلاعب في عمليات الإفصاح والتعارض في المصالح وإساءة استخدام السلطة (الوقاد، وديان، 2010، ص93).

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الخطأ يؤدي إلى تحريف غير متعمد في التقارير المالية وإن احتمال حدوثه موجود في أي نظام محاسبي وفي أي مرحلة من المراحل التي تمر بها عملية إعداد التقارير المالية، وقد يكون بإحدى الصور الآتية (Hylas and Ashton, 1982):

- أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات والدفاتر والتقارير المالية.
- التفسير والتطبيق المغلوط للسياسات المحاسبية.
- النسيان أو عدم المعرفة بالأصول المحاسبية.
- عدم تأهيل موظفي الحسابات وتدريبهم وجاهزيتهم للقيام بالأعمال المطلوبة منهم بشكل سليم.

في حين أن مصطلح الغش يدل على الاختلاس والتلاعب بشرط توافر النية (العمد) أو التدبير المسبق وليس عن طريق المصادفة وذلك من أجل تحقيق مصالح خاصة وإخفاء معلومات معينة عن المستفيدين من القوائم المالية.

3-3-2 مواطن الأخطاء والغش (الاحتيال) والتلاعب

قد يقع أو يرتكب الخطأ أو الغش في أي مرحلة من مراحل الدورة المحاسبية والتي تتمثل في (الخطيب ومسعد، 2005) (مطارنة، 2006).

أ- **مرحلة القيد الأولي:** يرتكب الخطأ أو الغش في هذه المرحلة أثناء تحليل العملية المحاسبية إلى طرفيها الدائن والمدين و يحدث الخطأ إما في قيد عمليات رأسمالية على أنها إيراديه أو العكس أو عن طريق حذف عمليات محاسبية تخص هذه الفترة أو إضافة عمليات

محاسبية لا تخص هذه الفترة ، سواء أكان ذلك عن طريق العمد بسوء نية أو من غير قصد سهوا.

ب- في مرحلة الترحيل والتجميع: ترتكب هذه الأخطاء في مرحلة الترحيل من دفاتر اليومية ونقل الأرقام من صفحة إلى أخرى أو من دفاتر الأستاذ المساعد إلى الأستاذ العام، فقد يقوم المحاسب بعملية ترحيل حساب إلى حساب آخر أو ترحيل المبلغ الخطأ إلى الحساب أو ترحيل المبلغ إلى الجانب الخطأ من الحساب إلى غير ذلك من الأخطاء، والتي قد تكون ارتكبت عن قصد وسوء نية أو عن طريق السهو بحسن نية ويعتمد ذلك على طبيعة الخطأ المرتكب.

ج- في مرحلة إعداد القوائم المالية: وهذه هي المرحلة الأخيرة من مراحل الدورة المحاسبية وتتنوع الأخطاء في هذه المرحلة فقد يتم إظهار قيم بعض الأصول بأكبر من قيمها الحقيقية أو أظهار بعض مبالغ أو بنود غير صحيحة في القوائم المالية، أو إخفاء مبالغ أو بنود، أو أعطاء وصف غير كاف لبعض البنود، أو عدم التفصيل اللازم للالتزامات العرضية التي تظهر في الميزانية العمومية كبند مستقل في شكل حسابات نظامية.

ومن هنا يجب على المدقق بذل قصارى جهده لاكتشاف مواطن الغش والتلاعب في القوائم المالية في حالة أذا ما أثارت شكوكه بعض الملابسات لما لها تأثير بشكل جوهري على صدق وعدالة القوائم المالية، حيث أن أمكانية الخطأ أو الغش والتلاعب أن يحدث في أي مرحلة من مراحل الدورة المحاسبية.

2-3-4 مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش (الاحتيال)

ينص معيار التدقيق الدولي رقم 240 بشأن مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ، بأن المسؤولية الرئيسة لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال تقع على كل الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وإدارتها.

ولكن يعتبر المدقق مسئولا عن اكتشاف الأخطاء والغش التي يظهرها التدقيق العادي للدفاتر والسجلات شريطة أن يكون المدقق قد مارس حذره المهني وأختار عيناته عشوائيا، أما ما تحويه الدفاتر من غش محكم الأطراف لم تستطيع عملية التدقيق العادي من اكتشافه فلا يعتبر المدقق مسئولا عنه (عبدالله، 2010).

فمدقق الحسابات شخص ينتمي إلى مهنة لها معاييرها ولها أداة سلوك ويطلب منه بذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء عمله، وعليه أن يؤدى عمله باستقلال وحياد تام حتى لا يتأثر رأيه بمواقف الآخرين ويكون مستنداً على حكمه المهني، ويتوقع منه أن يؤدي عمله بجودة تضاهى أعمال الآخرين، وإذا كان الضرر مصحوباً بسوء نية كأن يخالف القوانين المعمول بها فقد يحكم عليه بالغرامة أو السجن أو كليهما (Defiles, 1990).

"وقد حذر قانون الشركات الأردني رقم 12 سنة 1964 والقوانين اللاحقة له حتى عام 1997 مسئولية مدقق الحسابات عن الخطأ والغش في نص المادة 173 على ما يلي: أن مدققي الحسابات مسئولون عن الأخطاء التي يرتكبونها في عملهم. أما مسئولية صحة البيانات المحتواة في القوائم المالية فتظل من نصيب، إدارة المشروع، فأن الهدف الأول لعمل المدقق هو الخروج برأي فني محايد حول عدالة تصوير القوائم المالية لواقع

المشروع، ومطابقة ما تحويه تلك القوائم من بيانات لسجلات المشروع ودفاتره والتي هي من مسؤولية الإدارة بالدرجة الأولى" (الخطيب ومسعد، 2009، ص 52).

5-3-2 مسؤولية الإدارة عن الغش (الاحتيال) والتلاعب

حدد المعيار الدولي للتدقيق 240 العناصر التي يجب تضمينها لخطاب التمثيل الذي تقدمه الإدارة للمدقق بما يلي (النزلي، 2009):

1- أنها تعترف بمسئوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف التحريف والتلاعب.

2- أفصحت للمدقق عن نتائج تقيمها للمخاطرة بأن البيانات المالية قد تكون حرفت ماديا نتيجة للتحريف والتلاعب.

3- أفصحت للمدقق عن معرفتها بالتحريف والتلاعب أو التحريف والتلاعب المشكوك فيه الذي يؤثر على المنشأة.

4- أفصحت للمدقق عن أية ادعاءات بوجود تحريف وتلاعب أو تحريف وتلاعب مشكوك فيه يؤثر على البيانات المالية للمنشأة والتي ابلغ عنها موظفون سابقون أو محللون أو منظمون أو آخرون.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3-1 مقدمة

لقد تمت مراجعة دراسات عربية وأجنبية ذات علاقة بموضوع الدراسة الحالية، حيث شملت هذه الدراسات أبعاد وأهداف مختلفة ومتنوعة، وبعد الدراسة والتمحيص في هذه الدراسات تم الوصول إلى دراسات متعلقة بموضوع الرسالة وبما يحقق أهدافها، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

3-2 دراسات الدول النامية

- **دراسة دحدوح (1999) بعنوان "أثر استخدام الحاسوب في معايير المراجعة المقبولة عموما"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية على معايير التدقيق المقبولة عموما في الأردن حيث أن هذا الاستخدام اثر بشكل كبير على مهنة التدقيق وإجراءاتها وطرق جمع أدلة المراجعة وتقييمها وجودتها والتأهيل العلمي للمدقق وحاجته إلى المعرفة في الحاسوب ولغات البرمجة الحديثة بسبب تعقيد عملية التدقيق. وتم تحقيق أهداف الدراسة عن طريق استخدام المنهج الوصفي التحليلي للدراسات السابقة والكتب المتعلقة بموضوع البحث، وقد اتضح من نتائج الدراسة أن الاستخدام المتزايد للحواسيب وتكنولوجيا المعلومات لدى العملاء اوجب الاهتمام بوظيفة التدقيق المبينة على الحواسيب وماله من انعكاسات على إجراءات التدقيق ومعاييرها. كما اتضح من النتائج أن الحاسوب لم يؤثر في معايير التدقيق وإنما اثر على نطاقها حيث انه ترك أثارا في التأهيل العلمي والعملي للمدقق

فيجب عليه أن يكتسب المعارف والخبرات في مجال الحاسوب وعمله كما أدى إلى تعقيد عملية تخطيط التدقيق وتغيير أساليب جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة في بيئة التشغيل الالكتروني للبيانات.

- **دراسة الذنيبات (2003) بعنوان "مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المجالات التي يستخدم فيها مدققين الحسابات الخارجيين في الأردن تكنولوجيا المعلومات، وتقويم مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجالات المحددة وأثرها على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق. قام الباحث بإعداد استبانة وتوزيعها على عينة تكونت من (100) مكتب تدقيق في الأردن، وتم على الحصول على الردود بنسبة 61%. خلصت الدراسة إلى أن هناك تردد من قبل مكاتب التدقيق في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، كما أظهرت الدراسة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالات التدقيق المختلفة تساعد في تحسين كفاءة وفاعليه عملية التدقيق على الرغم من وجود المشاكل التي تعيق الإقدام على اتخاذ القرارات الجادة من اجل استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل يؤدي إلى تحسين الكفاءة والفاعلية.

خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات كان من أهمها: ضرورة قيام جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنية بعقد الدورات التدريبية للأعضاء للتعريف على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، كما أوصى الباحث نتيجة للأهمية البالغة لتكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق بأنه يجب اعتبار توظيف تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق من المتطلبات الأساسية للرقابة على الجودة، وأخيرا أوصى الباحث بضرورة إقدام مكاتب

التدقيق لتطوير كفاءة أفرادها في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التخطيط والرقابة والتوثيق.

• **دراسة خداش وصيام (2003) بعنوان"مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق: دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في الأردن".**

هدفت الدراسة إلى قياس مدى إدراك مدققي الحسابات وتقبلهم لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق بصورة أساسية، وتحديد مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن، إضافة إلى التعرف على معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن.

قام الباحثان بإعداد استبانة وزعت على (125) مدقق، تم اعتماد (46) استبانة بنسبة (77%)، وقد تم استخدام الأسلوب المباشر في توزيع الأستبانة واستردادها، ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام دراسة العلاقات Association study واستخدام تحليل الانحدارRegression analysis.

خرجت الدراسة بعدة نتائج كان من أهمها: أن مدققي الحسابات يدركون أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ولديهم قناعة كبيرة بهذه الأهمية، إلا أن هناك نسبة كبيرة لا تستخدم هذه التكنولوجيا بسبب وجود عدة محددات منها: التطبيق المحاسبي اليدوي في بعض الشركات وعدم الانتقال إلى التطبيق المحاسبي الآلي، وقلة الخبرة العملية والمهارات لدى بعض المدققين، وعدم وجود تشريعات تلزم وتنظم استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق والمحاسبة، وضعف مهارات اللغة الانجليزية.

خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: وجـوب تعزيـز أدراك مـدققي الحـسابات بضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات لما لها اثر في توفير الوقت، سرعة الانجـاز، خفـض التكاليف، وزيادة الفاعلية.

- دراسة **العقدة والنوايسة (2007)** بعنوان "**العوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء و الغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني (دراسة تحليلية)**"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على حجم مخرجات العملية الرقابية التي يمارسها ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالخطأ والغش والمخالفات والاختلاسات والتزوير،كما هدفت إلى التعـرف على العوامل المؤثرة على اكتشاف الغش والخطأ من وجهة نظـر مـدققي ديـوان المحاسـبة الأردني.

قام الباحثان بأعداد استبانه لتحقيق أهداف الدراسة، وتكونت عينة الدراسـة مـن (125) مدققا، تم اختيارها بطريقة عشوائية من أصل (396) مدققا. ولغايات تحقيق أهـداف الدراسـة واختبار فرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية مثل الوسط الحسابي، الانحـراف المعياري، التوزيعات التكرارية والنسب المئوية، وذلك بناء على نتائج البرنـامج الإحـصائي (SPSS)، وتم اختبار ثبات أداة الدراسة ومصداقيتها من خلال معامل المصداقية كرونباخ ألفا.

توصلت الدراسة إلى أن أكثر متغيرات الدراسة تأثيرا على درجة كشف الخطأ والغش هو استقلالية ديوان المحاسبة(المالية والإدارية)، وأن اقلها تأثيرا هو دعـم الإدارة العليـا لـديوان المحاسبة سواء أكانت السلطة التشريعية أم التنفيذية.

خرجت الدراسة ببعض التوصيات من بينها تعزيز الاستقلالية المالية والإداريـة لـديوان المحاسبة، شمول كافة المؤسسات والدوائر العامة لرقابة ديوان المحاسبة، منح رئيس وموظفي

الديوان الحصانة الكافية لممارسة مهامهم، وأخيرا توفير الدعم المالي لديوان المحاسبة للاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص والقيام بتنفيذ برامج الدورات والتدريب بشكل فعال.

- **دراسة حمدون وحمدان (2008) بعنوان "مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام مكاتب التدقيق في فلسطين لتكنولوجيا المعلومات وأثرها على التخطيط والتوثيق والرقابة، ودراسة أثرها في إعطاء الرأي الفني المحايد. تم توزيع الأستبانة المعدة لهذه الدراسة على عينة عشوائية من اكبر مكاتب التدقيق في فلسطين و البالغ عددها 40 مكتب تدقيق. قام الباحثان بتفريغ وتحليل الاستبانة بمساعدة برمجية (SPSS)، وقد تم استخدام الطرق الإحصائية التالية:

- معامل الارتباط بيرسون (Person)، لاختبار صحة الاتساق الداخلي للاستبيان.
- مقياس ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لاختبار ثبات الاستبيان.

أظهرت النتائج أن مكاتب التدقيق تستخدم التدقيق الالكتروني في التخطيط والتوثيق والرقابة إلى ما دون المتوسط، ويعود ذلك إلى فقدان الثقة في الأعمال الالكترونية وارتفاع تكلفة التطبيق وفقدان الاندفاعية نحو التطوير لانخفاض العائد بالإضافة إلى نقص الخبرات والكفاءات في هذا المجال وأخيرا عدم وجو تشريعات منظمة ومشجعة للمهنة، كما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة بين استخدام التدقيق الالكتروني وتحسين جودة الأدلة.

خلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة تعزيز إدراك مدققين الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، وضرورة متابعة الجهات

الحكومية لمكاتب التدقيق بإدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها، كما أوصى الباحثان بضرورة تعزيز التعليم التكنولوجي في مناهج التدريس الجامعي.

- **دراسة الجوهر وآخرون (2010) بعنوان "أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق الأردنية"**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مخاطر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق وقياس أثرها وتقديم المقترحات والإرشادات لإزالة المعوقات المصاحبة لعملية التدقيق الالكتروني. استخدم الباحثون الأستبانة في بحثهم وبلغ حجم العينة (60) مدقق من مجتمع المدققين الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق في الأردن. ولاختبار مدى صحة الفرضيات استخدم اختبار One Sample T Test.

أظهرت النتائج أن أكثر المخاطر التي يمكن مواجهتها هي مخاطر التعرض نتيجة عدم كفاية الإجراءات الرقابية المصاحبة لاستخدام التكنولوجيا، وأن أكثر مقاييس جودة المهنة تأثرًا بمخاطر التكنولوجيا هو مقياس الكفاءة والجدارة، كما كان لعناصر البيئة التقنية الحديثة أثر واضح في تنشيط دور التنظيمات المهنية الدولية وزيادة فاعليتها، في إصدار الكثير من المعايير والإرشادات المتعلقة بالتدقيق.

خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمها: تطوير الإطار العام للمنهج التعليمي لتأهيل المدقق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من تجارب الدول الأجنبية في هذا المجال، كما أوصت الدراسة بضرورة معرفة الإدارة والمدقق بالمخاطر المصاحبة لاستخدام التكنولوجيا كما أوصت أخيرا بضرورة زيادة اهتمام المنظمات المهنية المحلية بتوفير برامج تدريبية تتناسب مع البيئة التقنية الحديثة.

- **دراسة العرود وآخرون (2011) بعنوان "تأثير تطبيق مدققي الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الالكتروني في الأردن "**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق مدققين الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الالكتروني في الأردن، وقد تم توزيع الإستبانة على عينة من المدققين الخارجيين الممارسين في الأردن وعددهم (150) مدققا. ولغايات التحليل الإحصائي تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية وتكراراتها وتم أيضاً استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى استخدام المدققين لأساليب تكنولوجيا المعلومات وإتمام عملية التدقيق جاءت متوسطة، وانه يوجد أثر لتطبيق أساليب تكنولوجيا المعلومات مجتمعة على إتمام عملية تدقيق الحسابات.

أوصت الدراسة إلى ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال توفير ربط مكاتب تدقيق الحسابات بالعمل وفيما يختص بالبرمجيات المتشابهة لبرمجيات العميل، كما أوصت بضرورة تأهيل وتدريب العاملين في مجال التدقيق الالكتروني واليات إعداد التقرير الالكتروني وسن القوانين والتشريعات التي تضمن كتابة التقرير الالكتروني.

- **دراسة الحلو (2012) بعنوان "المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية: دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة"**

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات نحو اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية. تم استخدام منهج الوصف التحليلي كما تم استخدام أسلوب الحصر الشامل في توزيع الأستبانة التي تم إعدادها خصيصا لهذه الدراسة وتكونت عينة

الدراسة من مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها (83) مكتب تم استرداد (50) استبانة بنسبه 60%. لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات المعلمية (اختبار T للعينة الواحدة، اختبار T للعينتين مستقلتين، التباين الأحادي- ذو الاتجاه الواحد). توصلت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات في قطاع غزة ملتزمون بمعايير التدقيق الدولية وهذا ينسجم مع المتطلبات القانونية المفروضة على الشركات المساهمة العامة وفقا لمعايير التدقيق الدولية، الأمر الذي يساعد في اكتشاف التلاعب والتحريف في القوائم المالية.

خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات كان من أهمها: الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمدققين الحسابات وتطوير أدائهم واستخدام التقنيات الحديثة في عملهم، كما أوصت المنظمات المهنية بتحديد مسؤولية عمل المدققين بشكل دقيق مع ووضع الضوابط اللازمة لاكتشاف عمليات الغش والاحتيال في القوائم المالية.

- **دراسة المطيري (2012) بعنوان "أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق وكذلك معرفة معوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في الكويت، كما هدفت إلى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالتدقيق ودراسة وتحليل وتقييم جودة التدقيق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر مدققي الحسابات في الكويت.

استخدم الباحث في دراسته الأستبانة لجمع البيانات حيث تم توزيعها على عينة من المدققين الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق في دولة الكويت والبالغ عددهم حوالي (200)

مدقق واستقرت العينة على (125) مدققا يعملون في المكاتب المشمولة بالدراسة والتي خضعت للتحليل.

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها: انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات(التقنيات الحاسوبية، والخبرة العملية والعلمية، وتطوير المهارات) في ضبط جودة التدقيق.

في ضوء تلك النتائج أوصى الباحث بضرورة العمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات لأثرها الواضح في جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق الكويتية، ضرورة العمل على أجراء دراسات دورية للتعرف إلى نقاط القوة، ونقاط الضعف المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

3-3 دراسات الدول المتقدمة

- دراسة **Moyes and Hassan (1996)** بعنوان **"An Empirical Analysis of Fraud Detection Likelihood"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تزيد من إمكانية الكشف عن الغش والتلاعب الذي يحدث في القوائم المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم توزيع الأستبانة على عينة من مدققي الحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية البالغ عددهم (375) مدققا، ووجد الباحثان أن خبرة المدقق و نجاح مكتب التدقيق في الكشف سابقا عن الغش هما متغيران مهمان في الكشف عن الاحتيال والتلاعب في عملية التدقيق.

كما توصل الباحثان إلى أن شهادة المدقق القانوني المعتمد (Certified Public Accountant (CPA))، ومراجعة الأقران، وحجم المؤسسة تؤثر فقط على بعض عمليات التدقيق. كما قام أفراد العينة بتقييم فاعلية (218) إجراء من إجراءات التدقيق وهي: دورة

المشتريات، دورة المخازن والمستودعات، دورة الرواتب وشؤون العـاملين، ودورة المبيعـات والتحصيل.

• دراسـة **Bierstaker *et al* (2001)** بعنـوان **"The Impact of Information Technology on the Audit Process: An Assessments of the State of the Art and the Implication for the Future"**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم التأثير الحالي لتكنولوجيا المعلومات على عمليـة التـدقيق ومناقشة النتائج المستقبلية للاتجاهات التكنولوجية على مهنة التدقيق وبالتحديـد معرفـة اثـر تكنولوجيا المعلومات على تخطيط واختبار وتوثيق عملية التدقيق. ولغايـات تحقيـق أهـداف الدراسة تم إجراء مقابلات مع عينة تمثل أربعا من شركات التدقيق الخمسة الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية. واظهرت نتائج الدراسة أن التكنولوجيا الحديثة لها اثر كبير على كل مراحل التدقيق، حيث حسنت من قدرة الشركة لإدارة المعرفة وقدرات الموظفين لديها بالإضـافة إلـى تصميم قواعد بيانات تضم الخبرات الفردية للمهنيين ومعارف مديري التدقيق والشركاء حـول العملاء حيث يتم جمع وتنظيم وفهرسة تلك المعلومات لكي يقوم المدققين باسترجاعها لتساعدهم في عملهم، كما أظهرت النتائج أن برامج التدقيق تستطيع فحص وتحليل كميـات هائلـة مـن البيانات مما يحسن كفاءة وفعالية التدقيق.

• دراسة **Banker *et al* (2002)** بعنوان **"Impact of Information Technology on Public Accounting Firm Productivity"**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم اثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على إنتاجية مكاتب التدقيق والخدمات التي تقدمها وعلى الزيادة في أرباحها. ولغايات تحقيق أهداف الدراسة تـم إجـراء

المقابلات الميدانية مع المدققين من كافة المستويات في خمس مكاتب تدقيق دولية تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية قامت بعمل استشارات ضخمة بتكنولوجيا المعلومات لديها خاصة في برامج التدقيق وتطبيقات مشاركة المعرفة ونقل البيانات. واظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق برامج تكنولوجيا المعلومات الحديثة أدى إلى تحسن واضح في كفاءة أداء عمل المجموعات والأفراد وفي إنتاجية تلك المكاتب وأرباحها، كما أظهرت النتائج أن استخدام برامج التدقيق وقواعد البيانات أدى إلى تخفيض الوقت والجهد وتحسين جودة قرارات التدقيق.

• دراسة **Jakubowski *et al*** (2002) بعنوان **"SAS 82's Effects on Fraud Discovery"**.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إذا ما كان المعيار رقم (82) قد حقق أهدافه، وما تأثير تطبيقه في عملية التدقيق.

تطرق الباحثون في دراستهم إلى مضمون المعيار، وإلى العوامل التي ينبغي على المدقق أن يأخذها بالحسبان عند تقدير مخاطر الغش وتقييمها، وقد قام الباحثون بإعداد أستبانة تضمنت أسئلة تستفسر من أفراد العينة وصف تجاربهم في ظل معيار المراجعة رقم (82)، وقد شملت العينة (800) مدقق يمارسون المهنة في(9) ولايات أمريكية، وتوصل الباحثون إلى أن المعيار دفع بالمدققين نحو أجراء المزيد من الاستعلام كي يتحققوا من فهم الإدارة لمخاطر الغش وكذلك إلى زيادة مسؤوليات المدققين بخصوص اكتشافه، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- يعتقد 99% من أفراد العينة أن المعيار لا يؤدي إلى زيادة اكتشاف التقرير المالي الاحتيالي.

2- يعتقد 97% أن المعيار لا يؤدي إلى زيادة في اكتشاف التحريفات الناتجة عن اختلاس الموجودات.

3- يرى 45% منهم أن المعيار يؤدي إلى زيادة مسؤولياتهم القانونية فيما يتعلق باكتشاف الغش.

• دراسة **Al-Jabari (2004)** بعنوان **"The Impact of Information Technology on The Internal Audit Process In Jordan"**

هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذج من اجل القيام بعملية تدقيق فعلية في ظل نظام محاسبي يعتمد على الحاسوب، وكيفية استخدام الحاسوب في دعم عملية التدقيق. تم إجراء هذه الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية. ولغايات تحقيق أهداف هذه الدراسة تم إجراء مقابلات مع (10) من المدققين الداخلين لدى شركة فاست لينك. خلصت هذه الدراسة إلى أن استخدام النظام الحاسوبي الالكتروني اثبت فاعليته من حيث الوقت المستغرق وتخفيض الخسائر. وأوصى الباحث ببدء التدقيق في المخاطر ذات الأهمية القصوى نظرا لأهميتها لان الوقوع فيها يؤدي إلى إيقاع الشركة في خسائر كبيرة. وذلك عن طريق تقسيم الشركة إلى أقسام ومن ثم تحديد الأنشطة في كل قسم وبعد ذلك تحديد المخاطر ذات الأهمية القصوى للبدء بعملية التدقيق عليها.

• دراسة **Bible *et al* (2005)** بعنوان **" The Effect of Electronic Audit Environment on performance"**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير بيئة العمل الالكتروني على أداء المدقق، واستندت هذه الدراسة على الابحاث السابقة حيث انها وجدت ان بيئة العمل الالكتروني اكثر تطلبا معرفيا من

بيئة العمل الورقي التقليدي، وبالتالي تؤثر سلبا على الأداء. أجريت هذه الدراسة على (48) مدقق من المدققين ذوي الخبرة التي تجاوزت خبرتهم (78) شهر، حيث تم اختيارهم من إحدى كبرى شركات التدقيق الأربعة.

خرجت هذه الدراسة بان بيئة العمل الالكتروني أكثر فاعلية من بيئة العمل الورقي التي لها آثار سلبية، كما أن المدققين في بيئة العمل الالكتروني كانوا اقل قدرة على تحديد الأخطاء واستخدامها بشكل صحيح في تقييم عقود القروض مقارنة بالمدققين اللذين عملوا في بيئة العمل التقليدية الورقية. ونظرا لهذه النتائج قدمت اقتراحات إلى تحسين أداء المدققين في ظل بيئة العمل الالكتروني.

- دراسة **Bedard *et al* (2006)** بعنوان **"Using Electronic Audit Workpaper System in Audit Practice: Task Analysis, Learning, and Resistance)**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مصادر الصعوبة التي تواجه المدققين عند تحضير ومراجعة أوراق العمل وتوثيق المهمات باستخدام الأنظمة الالكترونية وتقييم المهام التي هي الأكثر صعوبة في البيئة الالكترونية مقابل البيئة التقليدية.. وتم تحقيق أهداف هذه الدراسة عن طريق تصميم استبانة تم توزيعها على عينة تكونت من (119) مدقق في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتضح من نتائج الدراسة أن هناك مهمات معينة يعتبرها المدققون أصعب نسبيا في النظام الالكتروني وان هناك تباين ملحوظ بالصعوبة بين المهمات التي يقوم بها المدقق، ومن أصعب المهمات التي يواجهها المدققون هي تحديث أوراق العمل، كما أظهرت النتائج أن الصعوبة ليست في النشاط نفسه وإنما بانجازه الكترونيا، وان مدراء التدقيق يواجهون صعوبة أكثر من المدققين.

• دراسة Abu-Musa (2008) بعنوان " Auditing E-Business: New Challenges for External Auditors"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من اثر تكنولوجيا المعلومات على أنشطة المدققين الداخليين واختبار ما إذا كان انجاز تقييم تكنولوجيا المعلومات المنفذة في المنظمات السعودية تختلف حسب هدف التقييم وخصائص المنظمة. أجريت الدراسة في المملكة العربية السعودية. ولغايات تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات الأولية حيث وزعت (700) استبانة عشوائيا على عينة من المنظمات التي تقع في خمس مدن رئيسية في المملكة العربية السعودية حيث تم جمع (218) استبانة صالحة للتحليل. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إن المدققين الداخليين بحاجة إلى تعزيز معرفتهم ومهاراتهم في نظم المعلومات الالكتروني، وذلك لأغراض التخطيط والتوجيه والإشراف والتدقيق على الأعمال المنجزة. وان أداء المدقق الداخلي في تقييم نظام تكنولوجيا المعلومات يعتمد على عدة عوامل منها: أهداف تدقيق الحسابات، ونوع الصناعة، وعدد المتخصصين في تدقيق تكنولوجيا المعلومات في فريق التدقيق.

• دراسة Chaveerug and Ussahawanitchakit (2009) بعنوان "Effective Implementation of Computerized Assisted Auditing of CPAs in Thailand: How Does Influence Audit Performance"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر الاستخدام الفعال للحاسوب والتدريب المهني والمعرفة بتكنولوجيا المعلومات على الأداء والتغيير في عملية التدقيق عن طريق جودة قرارات التدقيق وكشف الأخطاء وتخفيض دورة التدقيق. وتم تحقيق أهداف الدراسة عن طريق تصميم استبانة

وتوزيعها على عينة تكونت من (385) مدقق حسابات قانوني في تايلاند، وقد اتضح من نتائج الدراسة أن الاستخدام الفعال للحاسوب في التدقيق يؤثر بشكل ايجابي على أداء التدقيق وكشف الأخطاء وتخفيض دورة التدقيق وزيادة كفاءة خدمات التدقيق، كما اتضح من نتائج الدراسة أن التدريب المهني والإلمام بتكنولوجيا المعلومات والخبرة بتقنيات تدقيق الحسابات لها علاقة ايجابية مع الاستخدام الفعال للحاسوب في التدقيق مما يسمح للمدققين زيادة الإنتاجية في عملهم وانجازه بوقت اقل وزيادة الثقة باستنتاجات واختبارات التدقيق.

4-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة

ناقشت الدراسات السابقة مدى استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الأردن، كما ناقشت الدراسات الأخرى دور مدققي الحسابات في الكشف عن الغش والاحتيال في القوائم المالية.

حيث ناقشت دراسة الذنيبات (2003)، مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن.بينما دراسة الجوهر (2010)، فقامت بدراسة اثر مخاطر تكنولوجيا المعلومات على جودة عمل المدقق الخارجي. أما دراسة العرود (2011)، فناقشت تأثير تطبيق مدققين الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على أتمام عملية التدقيق الالكتروني.

أن الدراسة الحالية هي امتداد للدراسات السابقة، وأن ما يميزها عن الدراسات السابقة أنها بالإضافة أنها تناقش استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق فإنها تعمل على بيان دور تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الغش والاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

5-3 ملخص الدراسات السابقة

يوضح الجدول رقم (1) عرضا ملخصا للدراسات السابقة التي تناولتها الباحثة.

الجدول رقم (1)

ملخص الدراسات السابقة

الباحث والسنة	بلد الدراسة	الأهداف	أهم النتائج
		أولا: دراسات الدول النامية	
دحدوح (1999)	الأردن	معرفة اثر استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية على معايير التدقيق المقبولة عموما في الأردن.	أن الاستخدام المتزايد للحواسيب، وتكنولوجيا المعلومات لدى العملاء، اوجب الاهتمام بوظيفة التدقيق المبينة على الحواسيب وماله من انعكاسات على إجراءات التدقيق ومعاييرها. كما أن الحاسوب لم يؤثر في معايير التدقيق وإنما اثر على نطاقها.
الذنيبات (2003)	الأردن	تحديد المجالات التي يستخدم فيها مدققين الحسابات الخارجيين في الأردن تكنولوجيا المعلومات، وتقويم مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجالات المحددة وأثرها على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق	هناك تردد من قبل مكاتب التدقيق في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، كما أظهرت الدراسة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالات التدقيق المختلفة تساعد في تحسين كفاءة وفاعليه عملية التدقيق.
خداش وصيام (2003)	الأردن	قياس مدى إدراك مدققي الحسابات وتقبلهم لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق بصورة أساسية، وتحديد مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن، إضافة إلى التعرف على معوقات استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن.	أن مدققي الحسابات يدركون أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ولديهم قناعة كبيرة بهذه الأهمية.
العقدة والنوايسة (2007)	الأردن	إلقاء الضوء على حجم مخرجات العملية الرقابية التي يمارسها ديوان	أن أكثر متغيرات الدراسة تأثيرا على درجة كشف الخطأ والغش هو استقلالية

		المحاسبة فيما يتعلق بالخطأ والغش والمخالفات والاختلاسات والتزوير،كما هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة على اكتشاف الغش والخطأ من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني.	ديوان المحاسبة(المالية والإدارية)، وأن اقلها تأثيرا هو دعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة سواء أكانت السلطة التشريعية أم التنفيذية.
حمدون وحمدان (2008)	فلسطين	معرفة مدى استخدام مكاتب التدقيق في فلسطين لتكنولوجيا المعلومات وأثرها على التخطيط والتوثيق والرقابة، ودراسة أثرها في إعطاء الرأي الفني المحايد.	أن مكاتب التدقيق تستخدم التدقيق الالكتروني في التخطيط والتوثيق والرقابة إلى ما دون المتوسط، ويعود ذلك إلى فقدان الثقة في الأعمال الالكترونية وارتفاع تكلفة التطبيق وفقدان الاندفاعية نحو التطوير لانخفاض العائد بالإضافة إلى نقص الخبرات و الكفاءات في هذا المجال و أخيرا عدم وجو تشريعات منظمة و مشجعة للمهنة، كما أظهرت الدراسة أن هناك علاقة بين استخدام التدقيق الالكتروني و تحسين جودة الأدلة.
الجوهر وآخرون (2010)	الأردن	دراسة مخاطر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق وقياس أثرها وتقديم المقترحات والإرشادات لإزالة المعوقات المصاحبة لعملية التدقيق الالكتروني.	أن أكثر المخاطر التي يمكن مواجهتها هي مخاطر التعرض نتيجة عدم كفاية الإجراءات الرقابية المصاحبة لأستخدام التكنولوجيا، وأن أكثر مقاييس جودة المهنة تأثرًا بمخاطر التكنولوجيا هو مقياس الكفاءة والجدارة، كما كان لعناصر البيئة التقنية الحديثة أثر واضح في تنشيط دور التنظيمات المهنية الدولية وزيادة فاعليتها، في إصدار الكثير من المعايير والإرشادات المتعلقة بالتدقيق.
العرود وآخرون (2011)	الأردن	معرفة تأثير تطبيق مدققين الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الالكتروني في الأردن.	إن مستوى استخدام المدققين لأساليب تكنولوجيا المعلومات وإتمام عملية التدقيق جاءت متوسطة، وانه يوجد أثر لتطبيق أساليب تكنولوجيا المعلومات، مجتمعة على إتمام عملية تدقيق الحسابات.
الحلو (2012)	قطاع غزة	الوقوف على جوانب المسؤولية	أن مدققي الحسابات في قطاع غزة

		المهنية لمدققي الحسابات نحو اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية.	ملتزمون بمعايير التدقيق الدولية وهذا ينسجم مع المتطلبات القانونية المفروضة على الشركات المساهمة العامة وفقا لمعايير التدقيق الدولية، الأمر الذي يساعد في اكتشاف التلاعب والتحريف في القوائم المالية.
المطيري (2012)	الكويت	التعرف على أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق وكذلك معرفة معوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في الكويت، كما هدفت إلى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالتدقيق ودراسة وتحليل وتقييم جودة التدقيق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر مدققي الحسابات في الكويت.	انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات(التقنيات الحاسوبية، والخبرة العملية والعلمية وتطوير المهارات) في ضبط جودة التدقيق.
دراسات الدول المتقدمة			
Moyes and Hassan,1996	الولايات المتحدة الأمريكية	التعرف على العوامل التي تزيد من إمكانية الكشف عن الغش والتلاعب الذي يحدث في القوائم المالية.	أظهرت النتائج أن شهادة المدقق القانوني المعتمد (CPA)، ومراجعة الأقران، وحجم المؤسسة تؤثر فقط على بعض عمليات التدقيق.
Bierstaker *et al.*, 2001	الولايات المتحدة الأمريكية	تقييم التأثير الحالي لتكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق ومناقشة النتائج المستقبلية للاتجاهات التكنولوجية على مهنة التدقيق وبالتحديد معرفة اثر تكنولوجيا المعلومات على تخطيط واختبار وتوثيق عملية التدقيق.	أظهرت النتائج أن التكنولوجيا الحديثة لها اثر كبير على كل مراحل التدقيق حيث حسنت من قدرة الشركة لإدارة المعرفة وقدرات الموظفين لديها بالإضافة إلى تصميم قواعد بيانات تضم الخبرات الفردية للمهنيين ومعارف مديري التدقيق والشركاء حول العملاء حيث يتم جمع وتنظيم وفهرسة تلك المعلومات لكي يقوم المدققين باسترجاعها لتساعدهم في عملهم، كما أظهرت النتائج أن برامج التدقيق تستطيع فحص وتحليل كميات هائلة من البيانات مما يحسن كفاءة وفعالية التدقيق.

Banker *et al.*, 2002	الولايات المتحدة الأمريكية	تقييم اثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على إنتاجية مكاتب التدقيق والخدمات التي تقدمها وعلى الزيادة في أرباحها.	أظهرت النتائج أن تطبيق برامج تكنولوجيا المعلومات الحديثة أدى إلى تحسن واضح في كفاءة أداء عمل المجموعات والأفراد وفي إنتاجية تلك المكاتب وأرباحها، كما أظهرت النتائج أن استخدام برامج التدقيق وقواعد البيانات أدى إلى تخفيض الوقت والجهد وتحسين جودة قرارات التدقيق.
Jakubowski *et al* ., 2002	الولايات المتحدة الأمريكية	معرفة إذا ما كان المعيار رقم (82) قد حقق أهدافه، وما تأثير تطبيقه في عملية التدقيق.	بينت النتائج أن المعيار دفع بالمدققين نحو أجراء المزيد من الاستعلام كي يتحققوا من فهم الإدارة لمخاطر الغش وكذلك إلى زيادة مسؤوليات المدققين بخصوص اكتشافه.
Al-Jabari, 2004	المملكة الأردنية الهاشمية	هدفت هذه الدراسة إلى وضع نموذج من اجل القيام بعملية تدقيق فعلية في ظل نظام محاسبي يعتمد على الحاسوب، وكيفية استخدام الحاسوب في دعم عملية التدقيق.	أظهرت النتائج إن استخدام النظام الحاسوبي الالكتروني اثبت فاعليته من حيث الوقت المستغرق وتخفيض الخسائر. وأوصى الباحث ببدء التدقيق في المخاطر ذات الأهمية القصوى نظر لأهميتها لان الوقوع فيها يؤدي إلى إيقاع الشركة في خسائر كبيرة. وذلك عن طريق تقسيم الشركة إلى أقسام ومن ثم تحديد الأنشطة في كل قسم وبعد ذلك تحديد المخاطر ذات الأهمية القصوى للبدء بعملية التدقيق عليها.
Bible *et al*, 2005	الولايات المتحدة الأمريكية	هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير بيئة العمل الالكتروني على أداء المدقق، واستندت هذه الدراسة على الأبحاث السابقة حيث إنها وجدت أن بيئة العمل الالكتروني أكثر تطلبا معرفيا من بيئة العمل الورقي التقليدي؛ وبالتالي تؤثر سلبا على الأداء	بينت النتائج إن بيئة العمل الالكتروني أكثر فاعلية من بيئة العمل الورقي التي لها آثار سلبية، كما أن المدققين في بيئة العمل الالكتروني كانوا اقل قدرة على تحديد الأخطاء و استخدامها بشكل صحيح في تقييم عقود القروض مقارنة بالمدققين اللذين عملوا في بيئة العمل التقليدية الورقية. ونظرا لهذه النتائج قدمت اقتراحات إلى تحسين أداء

		.	المدققين في ظل بيئة العمل الالكتروني.
Bedard *et al.*, 2006	الولايات المتحدة الأمريكية	هدفت الى فحص مصادر الصعوبة التي تواجه المدققين عند تحضير ومراجعة أوراق العمل وتوثيق المهمات باستخدام الأنظمة الالكترونية وتقييم المهام التي هي الأكثر صعوبة في البيئة الالكترونية مقابل البيئة التقليدية، بالإضافة إلى توثيق عناصر العمل التي تتطلب صعوبة أكثر وفحص إذا كانت هذه الصعوبة ستقل عند ممارسة العمل بشكل اكبر باستخدام هذه النظم.	أظهرت النتائج أن هناك مهمات معينة يعتبرها المدققين أصعب نسبيا في النظام الالكتروني وان هناك تباين ملحوظ بالصوبة بين المهمات التي يقوم بها المدقق، ومن أصعب المهمات التي يواجهها المدققين هي تحديث أوراق العمل،كما أظهرت النتائج أن الصعوبة ليست في النشاط نفسه وإنما بانجاز الكترونيا، وان مدراء التدقيق يواجهون صعوبة أكثر من المدققين.
Abu-Musa, 2008	المملكة العربية السعودية	هدفت الى التحقق من اثر تكنولوجيا المعلومات على أنشطة المدققين الداخليين واختبار ما إذا كان انجاز تقييم تكنولوجيا المعلومات المنفذة في المنظمات السعودية تختلف حسب هدف التقييم وخصائص المنظمة.	أظهرت إن المدققين الداخليين بحاجة إلى تعزيز معرفتهم ومهاراتهم في نظم المعلومات الالكتروني، وذلك لأغراض التخطيط والتوجيه والإشراف والتدقيق على الأعمال المنجزة. وان أداء المدقق الداخلي في تقييم نظام تكنولوجيا المعلومات يعتمد على عدة عوامل منها: أهداف تدقيق الحسابات، ونوع الصناعة، وعدد المتخصصين في تدقيق تكنولوجيا المعلومات في فريق التدقيق.
Chaveerug and Ussahawanitchakit, 2009	تايلاند	هدفت الى معرفة اثر الاستخدام الفعال للحاسوب والتدريب المهني والمعرفة بتكنولوجيا المعلومات على الأداء والتغيير في عملية التدقيق عن طريق جودة قرارات التدقيق وكشف الأخطاء وتخفيض دورة التدقيق.	أظهرت أن التدريب المهني والإلمام بتكنولوجيا المعلومات والخبرة بتقنيات تدقيق الحسابات لها علاقة ايجابية مع الاستخدام الفعال للحاسوب في التدقيق مما يسمح للمدققين زيادة الإنتاجية في عملهم وانجازه بوقت اقل وزيادة الثقة باستنتاجات واختبارات التدقيق.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ودورها في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في الأردن وما إذا كان هناك معوقات تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية، وعليه يتناول هذا الفصل وصفا لمجتمع وعينة الدراسة وأدوات الدراسة وإجراءاتها ومصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها والتوصل إلى نتائج الدراسة.

4-2 منهجية الدراسة

تم إتباع أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها كمنهج مناسب لمثل هذه الدراسات، حيث يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفياً وكميا، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

ونظرا لأهمية الدراسة فمن الضروري أن ندعم الدراسة بدراسة ميدانية، لذلك سيتم الاعتماد على جمع البيانات اللازمة لخدمة موضوع الدراسة على نوعين من المصادر هما :

مصادر ثانوية: حيث تم الرجوع إلى الأدبيات والمراجع والدراسات السابقة والكتب والمقالات ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتي تخدم إعداد الجانب النظري للدراسة وإعطاء فكرة واضحة عن موضوعها.

مصادر أولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، وذلك بتصميم استبانة خاصة لهذا الغرض، لتخدم وبدقة مصداقية الجانب الميداني (العملي) من هذه الدراسة.

3-4 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مدققي الحسابات القانونين الأردنيين المسجلين في سجل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقد بلغ العدد الكلي للمدققين الخارجيين المجازين لمهنة تدقيق الحسابات في الأردن (570) مدققا(سجلات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين،2013).

تتكون عينة الدراسة من (145) مدقق حسابات خارجي مزاول لمهنة التدقيق في الأردن، تم اختيارهم بطريقة العينة البسيطة العشوائية، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (110) استبانان تمثل ما نسبته(75.8%) من مجموع الاستبانات الموزعة، وبعد تفحص الاستبانات العائدة تم استبعاد (11) استبانة غير صالحة للتحليل، مما يعني أن العدد النهائي للاستبانات الصالحة للتحليل هو (99) استبانة.

4-4 أداة الدراسة:

تم إعداد أداة الدراسة لمعرفة مدى تطبيق تكنولوجيا المعومات مـــن قبـــل مـــدققي الحـــسابات القانونيين الأردنيين ودورها في الكشف عن الغش والاحتيال في القوائم المالية، ولجمع البيانات اللازمة التي تعكس فرضيات الدراسة من خلال مجموعة من الأسئلة.

وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء كما يلي:

الجــزء الأول: يحتوي على المعلومات الديموغرافية لعينة الدراسة من حيث: المؤهل العلمـــي، والتخصص الأكاديمي وعدد سنوات الخبرة، والشهادات المهنية.

الجزء الثاني: يحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تقيس أسئلة وفرضيات الدراســـة بواقـــع (29) سؤالا ويتكون من ثلاثة محاور.

المحور الأول: يتكون من (10) فقرات تقيس مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات من قبل مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

المحور الثاني: يتكون من (11) فقرة تقيس دور تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الغـــش والاحتيال في القوائم المالية.

المحور الثالث: يتكون من (8) فقرات تتناول المعوقات التي تحـــول دون تطبيـــق تكنولوجيـــا المعلومات في عمليات التدقيق من قبل مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

وقد أعطي المحور الأول والثاني من الجزء الثاني من الاستبانة خمـــس درجـــات مـــن الإجابات وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، أي من (1-5) بحيث تكون خمسة موافق بشدة وواحد غير موافق بشدة.

كذلك أعطي المحور الثالث من الجزء الثاني من الاستبانة خمس درجات من الإجابات وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، أي من (1–5) بحيث تكون خمسة كبيرة جدا وواحد قليلة جدا.

4-5 معيار القياس

تم وضع مقياس ترتيبي لإجابات الأفراد بناء على قيم المتوسط الحسابي، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج والتعليق عليها، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2)

معيار قياس التحليل

المتوسط الحسابي	درجة الأهمية
1– 2.33	متدنية
2.34– 3.66	متوسطة
3.67 –5	عالية

وقد تم احتساب مدى الفئة حسب المعادلة التالية:

الحد الأعلى – الحد الأدنى / عدد مستويات مدى الفئة

(5–1)/3 = 3/4 = 1.333

4-6 صدق أداة الدراسة

عرضت الاستبانة في البداية على مدقق حسابات قانوني وتم تحكيمها من قبله، كما عرضت على مجموعة من أساتذة الجامعات الأردنية من المتخصصين في مجال المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، لتقييم الاستبانة والتأكد من مدى توافقها مع أهداف وفرضيات الدراسة، وقد تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حتى أصبحت

الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (2)، والتي تم توزيعها على عينة الدراسة.

7-4 ثبات أداة الدراسة

لقياس درجة ثبات أداة الدراسة تم احتساب الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا والجدول رقم (3) يبين قيم الاتساق الداخلي حيث كانت قيمة الاتساق الداخلي لدرجة مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات من قبل مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين(75.99)، و لدور تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الغش والاحتيال في القوائم المالية (73.75)، وللمعوقات التي تحول دون تطبيق تكنولوجيا المعلومات بلغت(79.55)، أما للاستبانة ككل فبلغت (88.64)، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة(Sekaran,2000).

الجدول رقم (3)

نتائج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لمحور الدراسة

البعد	عدد الفقرات	قيمة ألفا
تطبيق تكنولوجيا المعلومات	11	75.99%
دور تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الغش و الاحتيال في القوائم المالية	10	73.75%
المعوقات التي تحول دون تطبيق تكنولوجيا المعلومات	8	79.55%
أداة الدراسة(جميع الفقرات)	29	88.64%

8-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

قامت الباحثة بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحــصائي (SPSS) Statistical Package for the Social Sciences من اجل معالجة البيانات للتوصل إلــى نتائج الدراسة المختلفة والتحقق من فرضياتها وللإجابة عن أسئلتها. حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- مقاييس الإحصاء الوصفي لوصف خصائص العينة، والتي اشتملت على النسب المئويــة، والتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات الاســتبانة المختلفــة وذلك من اجل إعطاء وصف شامل لدرجة موافقة أفراد عينة الدراســة علــى فقــرات الاستبانة.
- اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) بهدف التحقق من التجانس والاتساق الداخلي لأداة الدراسة والتأكد من ثباتها،
- اختبار (T) لمقارنة المتوسطات الحسابية الفعلية لكل متغير من المتغيرات المستقلة مــع المتوسط الفرضي ذا دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 5%، ويتم استخدام هــذا الاختبــار لمقارنة درجة التأثير المقبول البالغة 3، وهذا الرقم عبارة عن متوسط بدائل إجابات أسئلة الاستبانة (1+2+3+4+5/5).

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-5 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الأستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، وذلك من خلال الأساليب الإحصائية المستخدمة، حيث يبدأ بتناول خصائص عينة الدراسة، يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة ومناقشة نتائج التحليل، ومن ثم اختبار فرضياتها.

2-5 خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية للمستجيبين

فيما يلي عرض لنتائج المتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعا للمتغيرات الديموغرافية والمتمثلة في(المؤهل العلمي،التخصص العلمي، سنوات الخبرة في التدقيق،الشهادات المهنية)، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

الجدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة%
المؤهل العلمي	دبلوم	13	13.13%
	بكالوريوس	79	79.8%
	ماجستير	6	6.06%
	دكتوراه	1	1.01%
	أخرى	0	0.00%

	المجموع	99	100%
التخصص العلمي	محاسبة	78	78.79%
	علوم مالية ومصرفية	16	16.16%
	إدارة أعمال	1	1.01%
	اقتصاد	4	4.04%
	أخرى	0	0.00%
	المجموع	99	100%
سنوات الخبرة في التدقيق	اقل من 3 سنوات	61	61.62%
	من 3 إلى 6 سنوات	23	23.23%
	من 7 إلى 10 سنوات	10	10.10%
	أكثر من 10 سنوات	5	5.05%
	المجموع	99	100%
الشهادات المهنية	JCPA	30	30.30%
	CPA	34	34.34%
	CA	6	6.06%
	لا يوجد	19	19.19%
	أخرى	10	10.10%
	المجموع	99	100%

أولا: توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير المؤهل العلمي:

نلاحظ من الجدول رقم 4 أن معظم أفراد العينة كانوا من الحاصلين على درجة البكالوريوس وبلغ عددهم 79 فردا بنسبة بلغت 79.8% من العينة، يليهم حملة الدبلوم حيث بلغ عددهم 13 فردا بنسبة 13.13%، يليهم حملة درجة الماجستير حيث بلغ عددهم 6 أفراد بنسبة

6.06%، في حين كان عدد حملة شهادة الدكتوراه 1 بنسبة 1.01% من حجم العينة، ويشير هذا إلى ارتفاع المستوى التعليمي بين المدققين الخارجيين في الأردن، وهذا يعكس طبيعة العمل بمكاتب التدقيق حيث يتطلب العمل فيها إلى وجود مدققين مؤهلين تأهيلا علميا للقيام بأعمال التدقيق المختلفة.

ثانيا التخصص العلمي:

يتضح من الجدول رقم 4 أن معظم أفراد العينة كانوا من تخصص المحاسبة حيث كان عددهم 78 فردا بنسبة بلغت78.79% من حجم العينة، يليهم تخصص علوم مالية ومصرفية 16 فردا بنسبة 16.16%، يليهم تخصص الاقتصاد 4 بنسبة 4.04%، يليهم تخصص إدارة الأعمال 1 بنسبة 1.01%، وهذا يشير إلى أن اغلب المستجيبين من أفراد العينة كانوا من حملة شهادة المحاسبة ويشير ذلك إلى معرفة المستجيبين في مجال موضوع الدراسة مما ينعكس ايجابيا على إجاباتهم، وبالتالي نتائج الدراسة.

ثالثا سنوات الخبرة في التدقيق:

يعرض الجدول رقم 4 توزيع أفراد العينة تبعا لعدد سنوات الخبرة في التدقيق، ويلاحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة كانوا من الفئة الأولى في عدد سنوات الخبرة (اقل من 3 سنوات) حيث كان عددهم 61 فردا بنسبة 61.62% من حجم العينة، تليهم الفئة الثانية (من 3-6سنوات) بعدد 23 فردا وبنسبة 23.23%، تليهم الفئة الثالثة (من 7-10 سنوات) حيث كان عددهم 10 أفراد بنسبة 10.10%، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفئة الرابعة (أكثر من 10 سنوات) وكان عددهم 5 بنسبة 5.05%، وتدل النتائج على أن اغلب المدققين تراوحت خبرتهم بين (0-6) سنوات.

رابعا الشهادات المهنية:

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ أن عدد مدققي الحسابات الذين يحملون شهادة CPA هو 34 مدققا بنسبة 34.34%، واللذين يحملون شهادة JCPA بلغ 30 مدققا بنسبة 30.30%، واللذين يحملون شهادة CA هو 6 مدققين بنسبة 6.06%بينما عدد المدققين اللذين يحملون شهادات أخرى بلغ 10 مدققين بنسبة 10.10%، في حين كان عدد المدققين اللذين لا يحملون أي شهادة مهنية 19 مدققا بنسبة 19.19%، وتشير النتائج إلى أن اغلب المستجيبين كانوا ممن يحملون الشهادات المهنية في مجال التدقيق، في حين كان عدد المستجيبين اللذين لا يحملون أي شهادة مهنية نسبة قليله بنسبة 19.19%، وهذا مؤشر جيد يعكس كفاءة المدققين الخارجيين في الأردن.

3-5 اختبار فرضيات الدراسة

1-3-5 أولا: اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد استخدام لتكنولوجيا المعلومات من قبل مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين في التدقيق.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام مقاييس النزعة المركزية كالمتوسطات الحسابية، ومقاييس التشتت كالانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات استبانة هذه الدراسة والبالغ عددها (11) فقرة، كما تم إيجاد قيمة اختبار (T) للبعد ككل مع الدلالة الإحصائية ذات العلاقة.

الجدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة التطبيق لمحور مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل مدققين الحسابات القانونيين الأردنيين في التدقيق.

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التطبيق
1	يقلل استخدام تكنولوجيا المعلومات الحاجة إلى وجود مدققين بخبرات واسعة.	3.364	1.191	10	متوسطة
2	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في إجراء عمليات التدقيق بسهولة اكبر	4.375	0.840	2	عالية
3	توفر تكنولوجيا المعلومات إجراءات تدقيق أكثر وضوحا ودقة من التدقيق اليدوي	3.121	0.993	11	متوسطة
4	تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إعداد البرنامج الزمني في عمليات التدقيق.	3.838	0.738	9	عالية
5	تستخدم تكنولوجيا المعلومات في تلخيص النتائج من اجل الرقابة عليها من قبل المدقق.	4.172	1.021	6	عالية
6	يقلل استخدام تكنولوجيا المعلومات من الوقت والجهد المستغرق في الحصول على الأدلة للبند محل المراجعة.	3.848	0.861	8	عالية
7	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى دعم رأي المدقق النهائي بالأدلة لعدالة القوائم المالية.	4.323	0.946	4	عالية
8	يقلل استخدام تكنولوجيا المعلومات من الإجراءات الروتينية في عمليات التدقيق.	4.313	1.017	5	عالية
9	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة كفاءة عملية التدقيق بشكل عام.	3.990	0.721	7	عالية
10	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين أنشطة تدقيق الحسابات.	4.394	0.726	1	عالية
11	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة ثقة العميل لعمليات التدقيق	4.374	0.708	3	عالية
المتوسط الحسابي العام		4.010	0.432	عالية	
قيمة الإحصائي (t)		18.172			
مستوي الدلالة الإحصائية		0.0012			

يتبين من الجدول رقم 5 أن درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق من قبل مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لهذه الفرضية (4.010)، وهذا يعني أن المتوسط الحسابي الفعلي أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي لقبول الفرضية (3)، وما يعزز ذلك فقد وجد اختبار (T) الأحادي ذات الدلالة الإحصائية عند 5%، وهو ما يقود إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي (يوجد استخدام لتكنولوجيا المعلومات من قبل مدققين الحسابات القانونيين الأردنيين في التدقيق).

وكما أن جميع الفقرات المتعلقة بمحور استخدام تكنولوجيا المعلومات إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات بين (3.121-4.394)، وقد حازت الفقرة العاشرة وهي " يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين أنشطة تدقيق الحسابات." أعلى درجة من الأهمية، حيث احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى من حيث المقارنة بين المتوسطات الحسابية، في حين حازت الفقرة الثالثة وهي " توفر تكنولوجيا المعلومات إجراءات تدقيق أكثر وضوحا ودقة من التدقيق اليدوي" اقل درجات التطبيق المتوسطة وهو ما يبينه المتوسط الحسابي، وتراوحت قيم الانحرافات المعيارية بين (0.708-1.191)، حيث أظهرت الفقرة رقم 1 وجود تباعد في إجابات عينة الدراسة، بينما أظهرت بقية الفقرات وجود تقارب في إجابات أفراد العينة.

وهذه النتيجة تختلف مع دراسة (الذنيبات، 2003) والتي توصلت إلى أن مدققي الحسابات يستخدمون تكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات التدقيق إلى ما دون درجة المتوسط وان هناك تردد من قبل مكاتب التدقيق في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق بسبب انخفاض مستوى المعرفة لدى المدققين في هذا المجال. كما تختلف مع دراسة

(خداش وصيام، 2003) حيث توصلت هذه الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من مدققي الحسابات يدركون أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ولديهم قناعة كبيرة بهذه الأهمية، ألا انه يوجد محددات تحول دون تطبيقها. كما تختلف مع دراسة (العرود وآخرون، 2011) حيث أظهرت الدراسة أن هناك نسبة متوسطة تستخدم تكنولوجيا المعلومات في التدقيق. بينما اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Janvrin et al., 2009) حيث أظهرت انه يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع في التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية.

ونستنتج مما سبق أن مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين يدركون أهمية تطبيق تكنولوجيا المعلومات بدرجة كبيرة، الأمر الذي يدل على التطور التكنولوجي والعلمي الذي يسير فيه الأردن ومواكبته لمستجدات العصر الالكتروني.

5-3-2 ثانيا: اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد دور لتكنولوجيا المعلومات في اكتشاف الاحتيال والغش في القوائم المالية.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام مقاييس النزعة المركزية كالمتوسطات الحسابية، ومقاييس التشتت كالانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات استبانة هذه الدراسة و البالغ عددها 10 فقرات، كما تم إيجاد قيمة اختبار (T) للمحور ككل مع الدلالة الإحصائية ذات العلاقة، كما هو مبين في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة التطبيق لمحور دور تكنولوجيا المعلومات في اكتشاف الاحتيال والغش في القوائم المالية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التطبيق
1	تساهم تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الغش و الاحتيال في القوائم المالية.	4.121	.704	4	عالية
2	تساعد تكنولوجيا المعلومات في عملية اختيار العينات والتأكد منها وفحصها وعدم وجود تلاعب بها.	4.293	.704	2	عالية
3	تساعد تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الأرقام الشاذة في القوائم المالية.	3.980	.937	6	عالية
4	تساعد البرامج الخاصة بالتدقيق في التحقق من وجود تلاعب في أرصدة الأصول و الالتزامات بشكل دقيق .	3.515	.952	9	متوسطة
5	تساهم تكنولوجيا المعلومات في استخدام أساليب إحصائية متطورة تسهل عملية الكشف عن الاحتيال و الغش في القوائم المالية.	4.242	1.02	3	عالية
6	تساهم البرامج المتخصصة في التأكد من صحة البيانات الموجودة في القوائم المالية وبالتالي تقلل من عمليات الغش والاحتيال في القوائم المالية.	4.343	.830	1	عالية
7	يقلل استخدام تكنولوجيا المعلومات من الوقت والجهد المستغرق للكشف عن الغش والاحتيال.	3.859	1.00	7	عالية
8	توفر وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة دليل في عمليات الكشف عن الغش والاحتيال في القوائم المالية.	3.727	.806	8	عالية
9	تمكن تكنولوجيا المعلومات الشركة من استخدام برامج متخصصة لفحص أنظمة الرقابة الداخلية بسهولة ويسر	4.030	.826	5	عالية
10	يحد استخدام تكنولوجيا المعلومات من التلاعب في القوائم المالية	3.091	.797	10	متوسطة
المتوسط الحسابي العام		3.920	.424	عالية	
قيمة الإحصائي (t)		20.318			
مستوي الدلالة الإحصائية		0.0031			

يتبين من الجدول رقم 6 أن دور تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال و الغش في القوائم المالية جاء بدرجة عالية، حيث كان المتوسط العام لهـا 3.920، وهـذا يعنـي ان المتوسط الحسابي الفعلي أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي لقبول الفرضية (3)، وما يؤكـد هذا فقد وجد اختبار (T) الأحادي ذات الدلالة الإحصائية عند 5%، وهو ما يقود إلـى رفـض الفرضية العدمية و التي تنص " لا يوجد دور لتكنولوجيا المعلومات في اكتـشاف الاحتيـال والغش في القوائم المالية"، وقبول الفرضية البديلة " يوجد دور لتكنولوجيـا المعلومـات فـي اكتشاف الاحتيال والغش في القوائم المالية".

وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.091 - 4.343)، حيث جاءت الفقرة رقم 6 والتي تنص على" تساهم البرامج المتخصصة في التأكد من صحة البيانات الموجـودة فـي القوائم المالية وبالتالي تقلل من عمليات الغش والاحتيال في القوائم المالية" في المرتبة الأولى و بمتوسط حسابي 4.343، في حين كانت الفقرة رقم 10 والتي تنص علـى " يحـد اسـتخدام تكنولوجيا المعلومات من التلاعب في القوائم المالية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حـسابي بلـغ 3.091، وتدل قيم الانحرافات المعيارية المتدنية نسبيا إلى تقارب وجهات نظر المبحوثين حول درجة تطبيق الفقرات المتعلقة بمحور دور تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال والغش في القوائم المالية.

وبشكل عام تشير النتائج إلى أن لتكنولوجيا المعلومات دور في اكتشاف الاحتيال والغش في القوائم المالية، ويعزى ذلك إلى أن الشركات الآن أصبحت تستخدم تكنولوجيـا المعلومـات بدرجة اكبر من السابق وهذا ما أثبتته الدراسة في اختبار الفرضية الأولى.

كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات قلل من الوقت والجهد المبذول في عمليات التدقيق، فأصبحت عملية التدقيق تتم بسهولة ويسر، وذلك عن طريق استخدام برامج حاسوبية متخصصة في عمليات التدقيق، واستخدام برامج فحص أنظمة الرقابة الداخلية، كما انه يتم استخدام برامج إحصائية متطورة تكشف عن التلاعب والغش الموجود في القوائم المالية، إلا انه ومع ذلك لم تحد تكنولوجيا المعلومات من التلاعب الذي يحصل في القوائم المالية، وقد يعزى ذلك إلى أن النفس البشرية لا يمكن التحكم بها حتى في وجود جميع وسائل الحماية والرقابة.

5-3-3 ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد معوقات تحول دون اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام مقاييس النزعة المركزية كالمتوسطات الحسابية، ومقاييس التشتت كالانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات استبانة هذه الدراسة والبالغ عددها 8 فقرات، كما تم إيجاد قيمة اختبار (T) للمحور ككل مع الدلالة الإحصائية ذات العلاقة، كما هو مبين في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة التطبيق لمحور المعوقات التي تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات في اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التطبيق
1	لا تتوفر الثقة الكافية لنتائج التدقيق باستخدام الحاسوب نظرا لحداثة هذه العملية وعدم المعرفة الكافية بها من قبل العميل.	3.566	0.771	5	متوسطة
2	صعوبة تطبيق التدقيق باستخدام الحاسوب تكمن في قلة معرفة المدقق بتكنولوجيا المعلومات.	3.859	0.833	2	عالية
3	عدم وجود نظام تدقيق موحد ومعتمد لجميع شركات التدقيق.	3.677	0.767	4	عالية

4	ضعف مهارات اللغة الانجليزية لدى مدققي الحسابات تحول دون التطبيق الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.	3.293	0.884	8	متوسطة
5	صعوبة المحافظة على سرية المعلومات تحول دون التطبيق الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.	3.323	0.890	7	متوسطة
6	عدم عقد الدورات التدريبية عن التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى صعوبة تطبيقها.	3.909	0.938	1	عالية
7	ضعف مهارات التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل مدقق الحسابات.	3.465	1.023	6	متوسطة
8	عدم جود تعاون بين الموظفين في المنشأة و مكتب التدقيق.	3.838	0.966	3	عالية
المتوسط الحسابي العام		3.616	0.568	متوسطة	
قيمة الإحصائي (t)		21.024			
مستوي الدلالة الإحصائية		0.0020			

يظهر من الجدول رقم 7 أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال المعوقات التي تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات في اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية جاءت بدرجة متوسطة، إذ أن المتوسط الحسابي العام بلغ لها 3.616، وقد تراوحت بين (3.293- 3.909)، كان أعلاها للفقرة رقم 6 والتي تنص على" عدم عقد الدورات التدريبية عن التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى صعوبة تطبيقها"، وبمتوسط حسابي بلغ 3.909، بينما جاءت الفقرة رقم 4 والتي تنص على" ضعف مهارات اللغة الانجليزية لدى مدققي الحسابات تحول دون التطبيق الأمثل لتكنولوجيا المعلومات " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ 3.293، وأما بقية الفقرات جاءت بمستوى تطبيق متفاوت بين المتوسط والعالي، في حين تراوحت قيم الانحرافات المعيارية بين (0.767- 1.023)، حيث أظهرت فقرات الاستبانة وجود تقارب بين إجابات أفراد العينة فيما عدا الفقرة رقم 7 أظهرت وجود تباعدا في إجابات أفراد العينة.

كما ويظهر من قيمة اختبار (T) ومستوى الدلالة الإحصائية أن قيمة اختبار (T) كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، وفي ضوء هذه النتيجة نستطيع رفض الفرضية العدمية والتي تنص" لا يوجد معوقات تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات في اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية" وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على" يوجد معوقات تحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات في اكتشاف الاحتيال في القوائم المالية".

ومن خلال ما سبق تشير النتائج إلى ضرورة أن تزيد مكاتب التدقيق من اهتمامها بتأهيل وتطوير المدققين لديها من خلال عقد الدورات التدريبية في مجال استخدامات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، كما انه من أهم المشاكل التي يواجهها نظام التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات هو التكلفة المادية العالية حيث انه لا يوجد نظام تدقيق معتمد وموحد لجميع الشركات، كما أن عدم وجود تعاون بين الموظفين في المنشأة ومكتب التدقيق جاء بدرجة أهمية عالية مما يدل على أن له دور كبير في الكشف عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية. في حين جاءت ضعف مهارات اللغة الانجليزية لدى مدققي الحسابات وصعوبة المحافظة على سرية المعلومات وعدم توفر الثقة الكافية بنتائج عملية التدقيق نظرا لحداثة هذه العملية بدرجة تطبيق متوسطة، مما يعكس مدى تفهم العملاء للتقدم التكنولوجي ومواكبتهم له، لما له الأثر الايجابي على عمليات التدقيق.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 مقدمة

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الخامس لإجابات عينة الدراسة من مدققي الحسابات، فان هذا الفصل يتناول عرضا لملخص النتائج التي تم التوصل اليها، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليهـا، وعلى ضوء هذه النتائج تم تقديم عددا من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم النتائج بما يلي:

6-2 ملخص نتائج الدراسة

من خلال نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات يمكن تلخيص نتائج الدراسة التـي تهدف إلى معرفة مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل مدققي الحسابات في الأردن على النحو التالي:

1. أن مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق من قبل مدققي الحسابات فـي الأردن كان بدرجة عالية، ويعود ذلك إلى دور تكنولوجيا المعلومات في التقليل من الوقت والجهـد المبذول في عمليات التدقيق، كما أنها تقلل من الإجراءات الروتينية التي تستخدم في ظـل التشغيل اليدوي، وتزيد من ثقة العميل لعمليات التدقيق.

2. أن دور تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال والغش في القوائم الماليـة كـان بدرجة عالية، ويعزى ذلك إلى انه يتم استخدام أساليب إحصائية متطـورة تـسهل عمليـة

الكشف عن الاحتيال والغش في القوائم المالية، كم أنها ساعدت في اختيار العينات وفحصها والتأكد من صحتها وصحة البيانات الواردة في القوائم المالية.

3. هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون تطبيق أوسع لتكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية حيث جاءت درجة التطبيق بدرجة متوسطة ومن أهمها عدم عقد الدورات التدريبية لمدققي الحسابات، أيضا عدم وجود نظام تدقيق موحد ومعتمد لجميع الشركات مما يزيد من التكلفة المادية.

3-6 التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

1. تشجيع شركات التدقيق على استخدام تكنولوجيا المعلومات في الكشف المبكر عن عمليات الاحتيال والغش في القائم المالية.
2. وضع البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل العاملين في مجال التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية.
3. إجراء الدراسات في مجال تكنولوجيا المعلومات على أداء شركات التدقيق.
4. مواكبة ما يستجد من تطورات في تكنولوجيا المعلومات ووضع الخطط والاستراتيجيات للإبقاء على عملية التجديد المستمر.
5. العمل على تعيين مدققين من ذوي الكفاءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات ومواكبة تطورها.
6. العمل على تطوير البرامج الحاسوبية وتوحيدها لجميع الشركات للتخفيف من الأعباء المادية.

المراجع العربية

1. القرآن الكريم

2. ابوغاية، سمير. (2009م). **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الالكترونية للمعلومات**. مركز توزيع الكتب، تجارة الأزهر، القاهرة.

3. الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2003). **إصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**، معيار التدقيق الدولي رقم240 مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق.

4. اريتز، الفين، لوبك، جميس. (2005). **المراجعة مدخل متكامل، ترجمة: محمد عبد القادر الديسطي**. دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

5. التميمي، هادي. (2004). **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**. دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن.

6. الجاسم، جعفر. (2005). **تكنولوجيا المعلومات**. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7. جواد، شوقي ناجي. (2000). **إدارة المنظمات: منظور كلي**. دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

8. الجوهر، كريمة والعقدة، صالح وأبو سردانة، جمال. (2010). اثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي دراسة ميدانيه في بغض مكاتب التدقيق

الأردنية. **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، المجلد العاشر، العدد الثاني، ص 14-32.

9. الحلو، شيرين. (2012). **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية**، دراسة تطبيقيه لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.

10. حمدونة، طلال وحمدان، علام. (2008). مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية. مجلة الجامعة الإسلامية(سلسله الدراسات الإنسانية)، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص 913-ص 958.

11. خداش، حسام الدين وصيام، وليد. (2003). مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدم تكنولوجيا المعلومات في التدقيق: دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق الكبرى في الأردن. **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 30، العدد2، ص 279-289.

12. الخطيب، خالد الرفاعي، خليل. (2009). **علم تدقيق الحسابات: النظري والعملي**. دار المستقبل، عمان، الأردن.

13. دحدوح، حسين. (1999).اثر استخدام الحاسوب في معايير المراجعة المقبولة عموما. **اربد للبحوث والدراسات**، المجلد الثاني، العدد الأول، ص 1-26.

14. الدلاهمة، سليمان. (2008). **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**. الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

15. الدهراوي، كمال الدين. (1998). **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**. الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر.

16. الذنيبات،علي. (2003). مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليه التدقيق في الأردن. **دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 30، العدد 2, ص 253-268.

17. الزعبي، محمد بلال والشرايعة، احمد وقطيشات، منيب. (2004). **الحاسوب والبرمجيات الجاهزة**. دار وائل، الأردن.

18. الصعيدي، إبراهيم. (2006). الإطار العام لمعايير مراجعة الأنظمة الالكترونية المتكاملة للمعلومات. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص 106-137.

19. الصيرفي، محمد. (2009). **إدارة تكنولوجيا المعلومات IT**. دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.

20. عبد الله، خالد أمين. (2000). **علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

21. عثمان، محمد عبد الهادي. (2002). دراسة بعنوان: **تكنولوجيا ومدرسة المستقبل**.

22. العرود،شاهر وختانه، وحيد والشرفاء، امجد. (2011). تأثير تطبيق مدققي الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الالكتروني في الأردن. دراسة منشورة، **مجلة المحاسبة والإدارة والتامين**، جامعة القاهرة، العدد رقم (78).

23. عسقول، محمد عبد الفتاح. (2003). **الوسائل والتكنولوجيا في التعليم بين الإطار الفلسفي والإطار النظري**. مكتبة آفاق للنشر، الطبعة الأولى غزة.

24. العقدة، صالح والنوايسة، محمد. (2007). العوامل المؤثرة على اكتشاف الاخطاء و الغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني (دراسة تحليلية). **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 63، ص 65- 108.

25. المالكي، مجبل والدوير، وصفي عايض. (2014). موقع مدونة المعرفة الإنسانية نقلا عن http://amzri1.arabblogs.com/archive/2006/6/58158.html

26. محمود، رافت سلامة وكلبونة، احمد يوسف وزريقات، عمر محمد. (2011). **علم تدقيق الحسابات العملي**. دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان.

27. مسعد، محمد فضل، وخالد راغب الخطيب. (2009). **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**. دار الكنوز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

28. المطارنة، غسان فلاح. (2006). **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

29. المطيري، فيصل. (2012). **أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت**. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن .

30. النزلي، محمد جمال. (2009). **ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية.** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

31. الوقاد، سامي محمد ووديان، لؤي محمد. (2010). **تدقيق الحسابات.** مكتبة المجمع العربي، الطبعة الأولى، عمان.

32. وليم، توماس، وامرسون هنكي. (1997). **المراجعة بين النظرية والتطبيق.** ترجمة ومراجعة: احمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

المراجع الأجنبية:

1. Abu-Musa, Ahmad A,(2001) "Auditing E-Business: New Challenges for External Auditors", **the Journal of American Academy of Business**, Cambridge. pp.(28-41).
2. Al-Jabari, T, (2001) **"The Impact of Information Technology on the Internal Audit Process in Jordan"**, Master degree, Amman Arab university for Graduate Studies, Faculty of Managerial and Financial Graduate Studies, Amman, Jordan.
3. Arens & Randal J. Elder & Mark S. Beasley, (2006)" **Auditing and Assurance Services An Integrated approach"**, Prentice Hall, USA.
4. Arens A. and Loebbecke K, 2000" **Auditing an Integrated Approach"**, Printic Hall, pp. 331332.
5. Arens, Alvin A., Randal J. Elder, and mark S. Beasley, (2008) **"Auditing and assurance services: an integrated approach"**, 12th.ed. Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, USA.
6. Banker, Rajiv D.,Hsihui Chang, and Yi-Ching Kao,(2002)" Impact Of Information Technology on Public Accounting Firm Productivity", **Journal of information systems**, Volume 16, No. 2. pp. (209-222).
7. Beasley, M.C., carcello, J.V.and Hermanson, D.R,(1999) **"Fraudulent Financial Reporting : 1987-1997 An Analytical of US Public Companies"**, Research Commissioned by the committee of Sponsoring organization of the Tread way Commission (Coso), New York.
8. Bedard, Jean, Michhael Ettredge, and Karla M. Johnstone,(2006)" Using Electronic Audit Workpaper System in Audit Practice: Task

Analysis, Learning, and Resistance", Bentley Uniersity - Department of accountancy.
http://papers.ssrn.com/so13/papers.cfm?abstract_id=934201

9. Bible, L., Graham, L., & Rosman, A,(January, 2005) "The Effect of Electronic Audit Environment on performance", **journal of accounting, auditing & finance**, vol 20 no.1. 27-42.

10. Bierstaker, James L., Priscilla Burnaby, and Jay Thibodeau, (2001)" The Impact of Information Technology on The Audit Process: An Assessments of The State of The Art And The Implication For The Future", **Managerial Auditing Journal**, volume: 16, Issue: 3. pp. (159-164).

11. Boynton, W. C., Johnson, R. N. & Kell, W. G, (2006) **"Modern Auditing** ", John & Sons Inc., USA.

12. Boynton, W.C., R.N Johnson, and W.G. Kell, (2001)" **Modern Auditing**", Johon Willey and Sons Inc., USA.

13. Chaveerug, Aukkaradej., and Phapruke Ussahawanitchakit ,(2009)" Effective Implementation of Computerized Assisted Auditing of CPAs in Thailand: How Does Influence Audit Performance?", **International Journal of Business Research**, Volume 9, Number 5. pp (54-75).

14. Defiles, Jaenicke,O'Reilly and Hirsch, (1990) **"Due Professional Care, Montgomery's Auditing"** Eleventh Edition, PP56-57.

15. Hylas, E., Ashton, H, (October, 1982) **"Audit Detection of Financial Statement Errors"** The Accounting Review, P. 752

16. Hylas, R.E. and Ashton, R.H, (1999) **"Audit Detection of Financial Statement Errors"**, The Accounting Review , Vol: 57, No. 4, PP. 751-765.

17. Jakubowski, T., Stone, P., & Conner, C,(February, 2002) "SAS 82's Effects on Fraud Discovery", **CPA Journal**, pp-24-46.

18. Moyes, G.H., and Hassan I,(1996) "An Empirical Analysis of Fraud Detection Likelihood", **Managerial Auditing Journal**, Volume 11, Number3, PP.41-46.

19. Ricchiute, David N,(2003) "**Auditing and assurance services**", 7th. ed. South-Western College Pub, USA.

20. Sekran, U. Bougie, R, (2010) "**Research Methods for Business**", Wiley, 5th Edittion.

21. Tiittanen, A, (2001) "The Role of User Support Services in Modern Auditing", (Online),Available:http://**hsb.baylor.edu/ramsower/ais.ac.97/papers/tiittan.htm.**

ملحق رقم (1)



جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان (**مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق ودورها في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين**)، كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة اليرموك.

ونظرا لما تتمتعون فيه من خبرة في مجال البحث العلمي فإننا نرجو التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة مع التأكيد بأن جميع الإجابات سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي، وكذلك سوف يتم عرض نتائج الدراسة بشكل إجمالي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ،،،،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المشرف

الأستاذ الدكتور

احمد محمد العمري

قسم المحاسبة و مدير مركز

الملكة رانيا للدراسات الإدارية

الباحثة

إيناس القنيش

قسم المحاسبة– ماجستير

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

تتكون هذه الأستبانة من جزئيين وذلك على النحو الآتي:

الجزء الأول: معلومات عامة

يرجى التكرم بوضع إشارة (x) داخل المربع الذي يمثل الإجابة المناسبة.

المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريس ☐ ماجستير ☐ دكتوارة

☐ أخرى .... (الرجاء ذكرها)

التخصص الأكاديمي:

☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ أداره أعمال ☐ اقتصاد

☐ أخرى...................................(الرجاء ذكرها)

سنوات الخبرة في التدقيق:

☐ اقل من 3 سنوات ☐ من 3 سنوات إلى 6 سنوات☐ من 7سنوات إلى 10سنوات

☐ أكثر من 10 سنوات

الشهادات المهنية:(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ JCPA ☐ CPA ☐ CA ☐ لا يوجد

☐ أخرى..............................(الرجاء ذكرها)

الجزء الثاني:

الرجاء الإجابة على الفقرات التالية بوضع إشارة (X) عند الإجابة التي ترونها مناسبة.

1- ما هي درجة موافقتكم حول كل من العبارات التالية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق:

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يقلل استخدام تكنولوجيا المعلومات الحاجة إلى وجود مدققين بخبرات واسعة.					
2	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في إجراء عمليات التدقيق بسهولة اكبر					
3	توفر تكنولوجيا المعلومات إجراءات تدقيق أكثر وضوحا ودقة من التدقيق اليدوي					
4	تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إعداد البرنامج الزمني في عمليات التدقيق.					
5	تستخدم تكنولوجيا المعلومات في تلخيص النتائج من اجل الرقابة عليها من قبل المدقق.					
6	يقلل استخدام تكنولوجيا المعلومات من الوقت والجهد المستغرق في الحصول على الأدلة للبند محل المراجعة.					

7	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى دعم رأي المدقق النهائي بالأدلة لعدالة القوائم المالية.					
8	يقلل استخدام تكنولوجيا المعلومات من الإجراءات الروتينية في عمليات التدقيق.					
9	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة كفاءة عملية التدقيق بشكل عام.					
10	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين أنشطة تدقيق الحسابات.					
11	يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة ثقة العميل لعمليات التدقيق					

2- ما هي درجة موافقتكم حول دور تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الغش والاحتيال في القوائم المالية.

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساهم تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الغش و الاحتيال في القوائم المالية.					
2	تساعد تكنولوجيا المعلومات في عملية اختيار العينات والتأكد منها وفحصها وعدم وجود تلاعب بها.					
3	تساعد تكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الأرقام الشاذة في القوائم المالية.					

4	تساعد البرامج الخاصة بالتدقيق في التحقق من وجــود تلاعــب فــي أرصدة الأصول و الالتزامات بشكل دقيق .					
5	تساهم تكنولوجيا المعلومــات فــي استخدام أساليب إحصائية متطــورة تسهل عملية الكشف عن الاحتيــال والغش في القوائم المالية.					
6	تساهم البــرامج المتخصـــصة فــي التأكد من صحة البيانات الموجــودة في القوائم المالية وبالتالي تقلل مــن عمليات الغش والاحتيال في القوائم المالية.					
7	يقلل استخدام تكنولوجيا المعلومــات من الوقت والجهد المستغرق للكشف عن الغش والاحتيال.					
8	توفر وسائل تكنولوجيا المعلومــات الحديثة دليل في عمليات الكشف عن الغش والاحتيال في القوائم المالية.					
9	تمكن تكنولوجيا المعلومات الشركة من اســتخدام بــرامج متخصـــصة لفحص أنظمــة الرقابــة الداخليــة بسهولة ويسر					
10	يحد استخدام تكنولوجيا المعلومــات من التلاعب في القوائم المالية					

3- ما هي درجة أهمية المعوقات التالية والتي تحول دون التطبيق الأمثـل لتكنولوجيـا المعلومات في الكشف عن الغش والاحتيال في القوائم المالية.

الرقم	السؤال	كبيرة جدا	كبيرة	درجة الأهميـة متوسطة	قليله	قليلـة جدا
1	لا تتوفر الثقة الكافية لنتائج التدقيق باستخدام الحاسوب نظرا لحداثة هذه العملية وعدم المعرفة الكافية بها من قبل العميل.					
2	صعوبة تطبيق التدقيق باستخدام الحاسوب تكمن فـي قلة معرفة المدقق بتكنولوجيا المعلومات.					
3	عدم وجود نظام تدقيق موحد ومعتمد لجميع شـركات التدقيق.					
4	ضعف مهارات اللغة الانجليزية لدى مدققي الحسابات تحول دون التطبيق الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.					
5	صعوبة المحافظة على سرية المعلومات تحـول دون التطبيق الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.					
6	عدم عقد الدورات التدريبية عـن التـدقيق باسـتخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى صعوبة تطبيقها.					
7	ضعف مهارات التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل مدقق الحسابات.					
8	عدم جود تعاون بين الموظفين في المنـشأة و مكتـب التدقيق.					

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

اسم المحكم	الرتبة	القسم	اسم الجامعة
أ.د تركي راجي الحمود	أستاذ	المحاسبة	جامعة اليرموك
أ.د محمود قاقيش	أستاذ	المحاسبة	جامعة اليرموك
أ.د ميشيل سعيد سويدان	أستاذ	المحاسبة	جامعة اليرموك
د. زياد محمد زريقات	أستاذ مشارك	العلوم المالية والمصرفية	جامعة اليرموك
د. خالد الخطيب	أستاذ مساعد	نظم المعلومات الحاسوبية	جامعة العلوم والتكنولوجيا
د. محمد ناصر المشاقبة	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة آل البيت
د. عودة بني احمد	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة آل البيت

Abstract

Al.Fnaish, Enas Tawfeq. (2014). " The Extent of Using Information Technology in Auditing and its Role in Detection Fraud in Financial Statement: The View Points of Jordanian Certified Public Accountants," Master Thesis, Yarmouk University, (supervisor Prof. Dr. Ahmad Mohammad Al.Omari).

This study aimed to identify the use of information technology in auditing and its role in detecting fraud in financial statements from the point of view of Certified Public Accountants of Jordan. Furthermore, the research aimed to identify the most important obstacles that limit the use of information technology.

For the purpose of achieving the objectives of the study questionnaire was developed and distributed to the random sample of (145) auditors of Certified Public Accountants of Jordan, The number of questionnaires returned and suitable for analysis (99) questionnaire, and the rate of return was (68.3%) of the number of questionnaires distributed .

The study reached several conclusions, the most important results: Information technology is used in the audit by Auditors in

Jordan with a high degree, The study also showed that the role of information technology in the detection of fraud in the financial statements with a high degree. the study also showed that there are many obstacles that limit the use of information technology in the detection of fraud in the financial statements, Most important there is no training courses for auditors and the lack of a unified system of audit and certified for all companies which increases the material cost.

Based on the findings of the study the following recommendations are suggested: the auditing companies should use information technology in early stages to detect fraud in financial statements, the auditing companies should develop necessary training programs to rehabilitation the workers in auditing field to detecting fraud in financial statements.

Key Words: Information Technology, Audit, Fraud, Jordan.